مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: دراسة وصفية خلال الفترة (1996-2018م)

بشير حزام صالح مهدي

طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى- السعودية *

(سلّم البحث للنشر في 10/ 4/ 2020م، واعتمد للنشر في 18/ 5/ 2020م)

https://doi.org/10.33001/M011020201475

CC BY

الملخص

يهدف البحث إلى وصف وتحليل مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة (1996-2018م)، بالاعتماد على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI). ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأساليب الاحصائية في عرض وتحليل مستوى وتطور مؤشرات الحوكمة، وقام ببناء مؤشر تجميعي للحوكمة بالاستناد إلى المؤشرات الفرعية الستة لمؤشرات (WGI)، وصنَّف مستوى الحوكمة في البلدان الإسلامية إلى أربعة مستويات. وقد أظهر البحث وجود انخفاض عام في مستوى الحوكمة

* «هذا البحث جزء من مشروع مدعوم من عمادة البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة»

المنارة للاستشارات

www.

في البلدان الإسلامية؛ حيث يقل متوسط المؤشر التجميعي للحوكمة في البلدان الإسلامية عن المتوسط العالمي بمقدار (0.62، 0.68) نقطة في عامي 1996، 2018م على الترتيب، وأن معظم البلدان الإسلامية تقع ضمن مستوى الحوكمة المنخفض، ولا يوجد أيٍ من البلدان الإسلامية ضمن شريحة البلدان ذات الحوكمة العالية جدًا، كما تراجع متوسط الحوكمة للبلدان الإسلامية بمقدار (0.07) نقطة ما بين عامي (1996، 2018م). وقد أوصت الدراسة متخذي القرار في البلدان الإسلامية بتبني سياسات وإجراءات تدعم رفع مستوى الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، والاستفادة من المؤشرات الفرعية لمعرفة الخلل الكامن في منظومة الحُكم.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة، بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية، مؤشر سيادة القانون، مؤشر السيطرة على الفساد.

المنارة للاستشارات
www.

Governance Indicators in the OIC Countries: A Descriptive Study for the Period 1996 – 2018

Basheer Hazzam Salih Mahdi

PhD student, College of Islamic Economy and Finance, Umm Al-Qura University

Abstract

The study aims to describe and analyze the governance indicators in OIC countries during 1996-2018 period based on the data of World Governance Indicators (WGI). The descriptive analytical approach had been adopted for using statistical methods to analyze the level and evolution of governance indicators. The researcher relied on aggregated indicator of governance based on the six sub-indicators of WGI indicators, and then classified the level of governance in the OIC countries into four levels. The study reaped a number of results, the most important of them are: i) In general, the level of the aggregate index of governance in the OIC is lower than the world average by 0.62 and 0.70 points in 1996 and 2018, respectively; ii) Most Islamic countries fall within the low level of governance, and there is no Islamic country in the first level of governance (very high); iii) the average of governance index in Islamic countries declined by (0.07) points between 1996 and 2018. The study recommended that Islamic countries shall adopt policies aiming at improving public governance and combating corruption, by taking advantage from the sub-indicators of governance. The researchers also recommended to develop indicators of governance that are compatible with the principles of the Islamic Law and that can be used by the OIC.

Keywords: Governance indicators, Islamic countries, OIC countries, Voice and Accountability, Political Stability and Absence of Violence/Terrorism, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law, and Control of Corruption.

المنارة للاستشارات

www.

المقدمة

ركز المانحون والباحثون على أهمية «الحوكمة الرشيدة» كمحدد للتنمية، وكهدف للتنمية في حد ذاته[1]؛ فمنذ التسعينات اكتشفت المؤسسات الدولية المانحة انخفاض مستوى التأثير الاقتصادي للمنح التي تقدمها للعديد من الدول النامية، مما دعاها إلى مراجعة ودراسة الأسباب التي تكمن وراء ذلك، والتي كان من أهمها طريقة إدارة الحكم في تلك الدول (مستوى الحوكمة الرشيدة).

تُعبِّر الحوكمة الرشيدة عن الطريقة التي تباشر بها السلطات إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة الشاملة لكل القطاعات؛ ولا يقتصر تأثير الحوكمة الرشيدة على أداء القطاع العام فحسب، بل يتعدى ذلك للتأثير على أداء القطاع الخاص؛ من خلال عملها على توفير بيئة أعمال سليمة وجاذبة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من دوره في دعم النمو والتنمية الاقتصادية. كما أن هنالك ارتباطًا وثيقًا بين الحوكمة والتنمية البشرية؛ فالتنمية البشرية لا يمكن أن تستمر وتزدهر في ظل عدم وجود حكم رشيد، ولا يكون الحكم رشيدًا إذا لم يؤد إلى تنمية بشرية مستدامة[2].

لا يقتصر دور الحوكمة الرشيدة في كونها آلية لتحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل إن مؤشرات قياس الحوكمة الرشيدة تُعدُّ آلية لتقييم الأداء سواء على المستوى الكلي للدولة، أو على مستوى المؤسسات والإدارات[3]، كما تكشف عن أوجه الضعف والقصور التي تحتاج لمزيد من الاهتمام والعناية، وتُعدُّ وسيلة فعَّالة تعين متخذ القرار والمعنيين على الإحاطة بمجمل وضع الدولة فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، كما توفر هذه المؤشرات معلومات للدول والجهات المانحة والمستثمرين من القطاع الخاص تعينهم في اتخاذ القرارات

(1) Thomas, Melissa A. "What do the worldwide governance indicators measure?." The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 31- 54.

(2) البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تعزيز التضمينية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: دار الساقي، لبنان، دار الساقي، ط1، 2004م.

(3) مطير، سمير عبد الرزاق، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، إدارة الدولة والحكم الرشيد، فلسطين، 1434 – 2013م.

المنارة للاستشارات
www.

المناسبة[4].

تقوم الكثير من المنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة بإصدار مؤشرات كلية وجزئية للحوكمة لجميع بلدان العالم -تقريبًا-؛ بغرض قياس وتقييم مستوى تطبيق الدول المختلفة لمبادئ الحوكمة الرشيدة، ومدى استيفائها لتلك المبادئ من عدمه، لعل من أبرزها: المؤشرات العالمية للحوكمة Kaufman: The Worldwide Governance Indicators (WGI) التي يصدرها معهد الأبحاث التابع للبنك الدولي، ويُنشرها سنويًا لتقييم الحوكمة في 215 بلدًا حول العالم، وتتكون من ستة مؤشرات فرعية. كما تُصدر مؤسسات أخرى عددًا من المؤشرات المتعلقة بالحوكمة أو أحد مبادئها مثل: مؤشر الازدهار الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني The Legatum Institute، والذي يتناول الحوكمة كأحد مكونات المؤشر الشاملة، ويقيس الحوكمة من خلال ثلاثة محاور، تشمل: الحوكمة الفعالة، والديمقراطية والمشاركة السياسية، وسيادة القانون[5]. وتصدر مجموعة PRS التصنيف الدولي للمخاطر القُطرية International Country Risk Guide (ICRG)، الذي يتألَّف من 22 متغيراً موزعة في ثلاث فئات رئيسة، تتمثل في المخاطر: السياسية والمالية والاقتصادية[6]. كما يصدر معهد فراسر في كندا Fraser Institute مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، والذي يتكون من خمسة مؤشرات رئيسة: حجم الحكومة، النظام القانوني وحقوق الملكية، قيمة التضخم، حرية التجارة الخارجية، التنظيم[7]. وفي نفس السياق تنشر مؤسسة هيريتيج The Heritage Foundation دليلًا سنويًا للحرية الاقتصادية، يتكون من 12 مؤشرًا ويغطي 186 دولةً حول العالم[8]. في حين تصدر بعض الجهات مؤشرات للحوكمة على المستوى الإقليمي، من أمثلتها: دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance (IIAG) والذي يستخدِم 84 مؤشرًا، مقسمةً الى

(4) خضري، ياسمين. الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلية تطبيقا على الحالة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج17، ع4 (2016)، 52–81.

(5) Index, Legatum Prosperity. "Legatum institute." Mode of access: http://www. prosperity. com (2016).

(6) https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/201902//ICRG_Brochure_2019.pdf 102020/05/.

(7) Faster Institute. Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report.

(8) Miller, Terry; et al. INDEX OF ECONOMIC FREEDOM, The Heritage Foundation, 2018.

المنارة للاستشارات

www.

أربع فئات رئيسة: الأمن وسيادة القانون، والمشاركة وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية[9].

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الحوكمة الرشيدة باعتبارها الطريقة المثلى لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق التنمية المستدامة في البلدان الإسلامية، وبما يمكن أن يُسهم في رفع الوعي بأهمية الحوكمة الرشيدة، ويشد الانتباه إلى جوانبها التي تعاني من قصور وضعف وتحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام في البلدان الإسلامية، وإن كان ذلك على وجه الإجمال. كما يمكن أن تُسهم هذه الورقة في إثراء المكتبة ببحث جديد عن بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

مشكلة البحث:

بناءً على ما تقدَّم فيمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما مستوى مؤشرات الحوكمة الرشيدة في البلدان الإسلامية، وكيف تطورت خلال الفترة (1996–2018م)؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

* ما مفهوم الحوكمة الرشيدة؟ وما مؤشراتها؟
* ما واقع مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الاسلامي؟
* ما مدى واتجاه تطور مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (1996–2018م)؟

أهداف البحث:

يمكن إجمال أهداف هذا البحث في الآتي:

(9) https://mo.ibrahim.foundation/10/ 05 /2020.

المنارة للاستشارات
www.

1. التعريف بالحوكمة ومؤشراتها.
2. توصيف مستوى مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الاسلامي.
3. تحليل مدى واتجاه تطور مؤشرات الحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (1996-2018م).

حدود البحث ومصادر البيانات

الحدود المكانية: البلدان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والبالغة (57 بلدًا).

الحدود الزمانية: الفترة (1996-2018م)؛ وسبب اختيار هذه الفترة هو توفر البيانات؛ حيث تعتبر سنة 1996م أول سنة يتم فيها اصدار مؤشرات الحوكمة (WGI) التي سيتم استخدام بياناتها في البحث.

مصدر البيانات: نظرًا لعدم وجود جهاتٍ تُصدِر مؤشرات للحوكمة الرشيدة على المستوى الكلي تتبنى وجهة النظر الإسلامية، فسيتم الاعتماد على المؤشرات المتاحة التي تُصدرها المنظمات الدولية، والتي لم تسلم من الانتقاد والأخذ والرد، سواء فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية والخلفية المعرفية لهذه المؤشرات والمعايير التي بنيت عليها، أو في الاجراءات التجريبية لقياسها[10]، وسيتم اختيار مؤشرات الحوكمة العالمية التي يُصدرها معهد الأبحاث التابع للبنك الدولي (Kaufman WGI) باعتبارها من أكثر المؤشرات شمولية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة[11]، وأكثر استخدامًا من بين مؤشرات الحوكمة في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وبين المنظمات الدولية[12]. وتتكون مؤشرات (WGI) من ستة مؤشرات سبق إيضاحها. ويتحفَّظ الباحث على بعض المؤشرات الفرعية التي تُبنى منها هذه المؤشرات الستة وخاصة ما يتعلق بمؤشر الصوت والمساءلة.

(10) انظر: Thomas. "What do the worldwide governance indicators measure?. Cit.; Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "Response to 'What do the worldwide governance indicators measure?'." The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 55-58.

(11) Arndt, Christiane; and Oman, Charles. "Uses and Abuses of Governance Indicators". OECD Development Centre Studies. Paris (2006), 13.

(12) UNDP, Governance Indicators: A Users' Guide- Second Edition. New York. (2007), 57.

المنارة للاستشارات

www.

منهجية البحث:

المنهج العام:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام الأساليب الاحصائية في عرض وترتيب وتحليل بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الستة لبلدان منظمة التعاون الإسلامية خلال الفترة (1996–2018م)، مع التركيز على المقارنة بين بداية فترة الدراسة ونهايتها؛ كون متغير الحوكمة (متغير مخزون وليس تدفق) فيصعب قياس التغييرات فيه على مدار فترات زمنية قصيرة من سنة إلى أخرى؛ فعادة ما تكون التغيرات صغيرة جدًا، لذا ينصح منتجي مؤشرات (WGI) عدم التركيز على التغيرات قصيرة الأجل من سنة إلى أخرى، ولكن على الاتجاهات طويلة الأجل[13]. كما سيتم التعرف على ترتيب البلدان الإسلامية بحسب قيمة المؤشرات في بداية ونهاية فترة الدراسة[14]. ولأخذ نظرة عامة عن مستوى الحوكمة في البلدان الإسلامية، فسيقوم الباحث ببناء مؤشر الحوكمة التجميعي بالاستناد إلى بيانات المؤشرات الفرعية الستة WGI، وذلك بأخذ الوسط الحسابي لهذه المؤشرات؛ وهذه الطريقة تأخذ في الحسبان جميع المؤشرات الستة، وتعطي لكل منها نفس الوزن النسبي[15].

$$WGIC = \frac{(WGI_{VA} + WGI_{PV} + WGI_{GE} + WGI_{RQ} + WGI_{RL} + WGI_{CC})}{6}$$

منهجية تصنيف البلدان الإسلامية إلى أربعة مستويات للحوكمة: تم تصنيف

(13) http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc

(14) ينبغي الأخذ في الاعتبار عند النظر في تغير ترتيب البلدان بين بداية ونهاية الفترة أن التغير قد لا يكون بسبب تحسن أو انخفاض في مؤشر ذلك البلد، وإنما قد يكون بسبب تغير مؤشر البلدان الأخرى، وبالتالي يرتفع ترتيب ذلك البلد أو ينخفض.

(15) قام (Emara, 2016) بعمل مؤشر مركب للحوكمة بناء على المؤشرات الستة للمؤشرات الحوكمة العالمية WGI، وذلك باستخدام تقنية تحليل المركبات الرئيسية (Principal Composants Analysis) والتي تقضي باعتماد العناصر الأهم تأثيرا دون العناصر ذات التأثير الضعيف وترجيح هذه العناصر بأوزان. إلا أن ما يؤخذ على هذه الطريقة عدم وجود معيار موضوعي تستند إليه في عملية استبعاد بعض العناصر، حيث تعتمد على اختيار العناصر التي لديها حد أدنى يساوي 1 من القيم الذاتية (Eigenvalue)، وهو حد ليس بالموضوعي. Emara, Noha. "The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries." Journal of Economics Library 3.1 (2016): P 24 - 37.

المنارة للاستشارات
www.

مستويات الحوكمة الأربعة بالاعتماد على طريقة (Cooray, 2009)[16]، وذلك كالتالي:

$1.5 \leq WGI_{it}$	حوكمة عالية جدًا	$0 > WGI_{it} > -1.5$	حوكمة ضعيفة
$1.5 > WGI_{it} > 0$	حوكمة عالية	$-1.5 \geq WGI_{it}$	حوكمة ضعيفة جدًا

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات مؤشرات الحوكمة على المستوى الكلي من الجانب النظري: المفاهيمي، أو النقدي للمؤشرات القائمة، ومن الجانب التطبيقي من خلال دراسة علاقة التأثير بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات التنمية الاقتصادية وذلك بالتطبيق على بلدان معينة بشكل فردي أو على مجموعة من البلدان، إلا أن الباحث لم يجد -بحسب اطلاعه- على دراسات تناولت تحليل وتوصيف مستويات وتطور مؤشرات الحوكمة في مجموع بلدان منظمة التعاون الإسلامي والمقارنة بينها. ولذا فسأستعرض هنا بعضًا من الدراسات التي تناولت مؤشرات الحوكمة بشكل عام أو تلك التي درست تأثيرها في بعض البلدان أو المناطق، وذلك كما يلي:

-دراسة (Kaufmann et al., 2010)[17]، هدفت الورقة إلى تلخيص منهجية بناء مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، وتناولت مفاهيم طريقة بناء المؤشرات الستة التي تتكون منها مؤشرات (WGI). وقد اعتمد الباحث على التعاريف الواردة في هذه الدراسة للمؤشرات الستة باعتبارها مرجعًا أصليًا.

-دراسة كروش (2015)[18]، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالحوكمة وأبعادها

(16) Cooray, Arusha. "Government expenditure, governance and economic growth." Comparative Economic Studies 51.3 (2009): 401- 418.

(17) Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. «The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues.» Policy Research working paper; no. WPS 5430. World Bank. (2010).

(18) كروش، صلاح الدين، الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجزائر وعينة من البلدان في الفترة (1996 - 2012م)، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مج1، ع1، 2015، 77 - 90.

المنارة للاستشارات

www.

الستة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول التي حققت نتائج متقدمة في مجال الحوكمة وإدارة الحكم الرشيد قد حققت مستويات مرتفعة في مؤشر اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي، وقد اهتمت هذا الدراسة بإعطاء صورة مختصرة عن واقع الحوكمة في الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس، خلال الفترة (1996–2012).

–دراسة خضري (2016)[19]، هدفت هذه الدراسة الى جمع وتلخيص القياسات المختلفة للحوكمة ومكافحة الفساد، وعرض منهجياتها، وتتبع مستوياتها في مصر وتحليلها على مدار الأعوام الأخيرة وفقًا لآخر البيانات المتاحة حتى عام 2015 وباستخدام القياسات ليس فقط الدولية وإنما أيضا المحلية. وقد استخدمت الباحثة عدة قياسات للحوكمة منها مؤشرات الحوكمة العالمية. وصلتها بهذا البحث أنها اهمت بتحليل واقع الحوكمة في مصر التي تعتبر إحدى مفردات الدراسة.

–دراسة البسام (2014)[20]، والتي هدفت الى الإجابة عن التساؤل حول مدى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة في السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى، وذلك عن طريق المقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي مع مستويات الحوكمة العالمية، حيث قام باستعراض مؤشرات الحوكمة في السعودية خلال الأعوام (1996–2011) ومقارنتها مع مؤشر بقية البلدان الخليجية في عام 2011م. وتوصل الى أنه لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات الحوكمة على الأقل في المدى القصير، ورأى أنه من غير الدقيق تعميم العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي والحوكمة. ينتقد على هذه النتائج أن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة لا تسعف الباحث للوصول إليها؛ فمجرد المقارنة بين ترتيب البلد في مستويات الحوكمة

(19) خضري، ياسمين، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلية تطبيقا على الحالة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج17، ع4 (2016)، 52-81.

(20) البسام، بسام بن عبد الله، الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بجوث اقتصادية عربية، مصر، مج21، ع67،68 (خريف 2014)، 175-200.

المنارة للاستشارات
www.

ومستوى ناتجه المحلي بدون إجراء اختبار قياسي لمدة زمنية طويلة نسبيًا، لا يمكن معه القول بوجود أو عدم وجود علاقة. لكن ما يهمنا منها أنها اهتمت بوصف الحوكمة في السعودية وبلدان الخليج، وهي من ضمن البلدان الإسلامية موضوع هذه الدراسة.

-دراسة مكي، صورية (2017)[21]، وقد هدفت الدراسة إلى إيضاح أهمية الحوكمة الرشيدة لتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل، وقد اقتصر الباحث على استعراض بعض نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية لبعض البلدان العربية، وتوصل إلى أن تحسين جودة المؤسسات في الدول العربية من شانه خلق بنى اقتصادية فعالة ومجتمعات منتجة ونافعة. ينتقد على هذه الدراسة أنه بالرغم من أن «الحوكمة» هي إحدى متغيراتها الرئيسة، إلا أن الباحث لم يتطرق لبيان وتحليل مستواها في البلدان محل الدراسة، كما أن الباحث لم يوضح منهجيته في الوصول إلى نتائج الدراسة.

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة من ثمانية مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها

المبحث الثاني: مستوى وتطور مؤشر الحوكمة التجميعي للبلدان الإسلامية

المبحث الثالث: مستوى وتطور مؤشر "الصوت والمساءلة" في البلدان الإسلامية

المبحث الرابع: مستوى وتطور مؤشر "الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب" في البلدان الإسلامية

المبحث الخامس: مستوى وتطور مؤشر "فعالية الحكومة" في البلدان الإسلامية

المبحث السادس: مستوى وتطور مؤشر "الجودة التنظيمية" في البلدان الإسلامية

المبحث السابع: مستوى وتطور مؤشر "سيادة القانون" في البلدان الإسلامية

(21) مكي، مكاوي؛ صورية، بيدي عيساوي، الحوكمة الرشيدة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، Revue Organisation et Travail, 464 (5971), 2017, 1-15.

المنارة للاستشارات

www.

المبحث الثامن: مستوى وتطور مؤشر "السيطرة على الفساد" في البلدان الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الرشيدة

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة نسبيًا[22]، بدأ في الانتشار خلال القرن العشرين ابتداءً من تقرير البنك الدولي عام 1989م عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، الذي وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم. ثم ما لبث أن انتشر في وثائق الهيئات الدولية والمنظمات المانحة في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، والتي دعت إلى ضرورة إصلاح أنظمة الحكم، والحفاظ على الحقوق والحريات[23]. بالرغم من استخدام هذا المفهوم على نطاق واسع بين أوساط صانعي السياسة والباحثين، فلم يتم الاتفاق على تعريف واحد للحوكمة أو الحكم الرشيد؛ حيث تعددت التعاريف بتعدد المنظمات والباحثين المهتمين بالحوكمة، وتنوعت ما بين موسعٍ ومطنب للغايةٍ بحيث يعدد جوانب الحوكمة المختلفة، كالقواعد، وآليات التطبيق، والمؤسسات[24]، وما بين موجز يركز على النتيجة المأمولة من تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة. ويمكن استعراض بعضًا من أهم تعاريفها فيما يلي:

عبر البنك الدولي عن الحوكمة ضمن حديثه عن دور الحوكمة في تنمية الدول العربية، حيث عرف إدارة الحكم بأنها: «العمليات والإجراءات التي تدير ممارسة السلطة باسم الناخبين، إلى جانب ممارسي هذه السلطة واستبدالهم». واعتبر أن إدارة الحكم تكون جيدة حين: «تشمل العمليات الجميع، وحين يتمتع الشعب بالسلطة لمساءلة واضعي القوانين ومنفذيها»[25]، وهذا التعريف يركز على مبدأي

(22) عاشور، أحمد صقر، إصلاح حوكمة التنمية في مصر، مصر: مركز العقد الاجتماعي، 2010، 11.
(23) ناجي، عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، 2008، ص 107-108.
(24) World Bank. World Development Report 2002 (Overview): Building Institutions for Markets. World Bank, 2001, 22.
(25) البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تعزيز التضمينية والمساءلة-، 22.

المنارة للاستشارات
www.

التضمينية والمساءلة لتمييز الحكم الجيد عن غيره ولا يتعرض لمبادئ الحوكمة الرشيدة الأخرى كفعالية الحكومة والجودة التنظيمية. كما عرفها معهد الحوكمة التابع للبنك الدولي الحوكمة بأنها: "التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في أي بلد. ويشمل ذلك: العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعَّال، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها[26]، ويدخل تحت هذا التعريف معظم مبادئ الحوكمة الرشيدة. في حين عرف بعض الباحثين الحكم الرشيد بأنه: «أسلوب أو نموذج للحكم يؤدي إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي يبحث عنها المواطنون»[27]، وفي التعريف إشارة للنتيجة المطلوبة من الحوكمة الرشيدة، دون التعرض لأبعادها ومبادئها. ومن خلال التعريفات السابقة يلاحظ أن مفهوم الحوكمة الرشيدة يدور حول تفاعل مجموعة من العوامل والآليات التي تؤدي إلى الأسلوب الأمثل لإدارة الحكم على مستوى الدولة[28].

ومما سبق يمكن للباحث تعريف الحوكمة الرشيدة بأنها: (مجموع القواعد والسياسات والمؤسسات، التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية والإدارية بين الأطراف المختلفة، وفقًا لمجموعة من المبادئ، وتؤدي أفضل طريقة لإدارة الحكم على مستوى الدولة).

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة في الاقتصاد الإسلامي

لا يوجد جهات تقوم بإصدار مؤشرات للحكم الرشيد على المستوى الكلي وفقًا للنظرة الإسلامية. وتقييم مؤشرات الحوكمة القائمة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى الوقوف على تفاصيل الأسئلة أو المؤشرات الفردية لكل

(26) Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. «The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues.» Policy Research working paper ; no. WPS 5430. World Bank. (2010), 2.

(27) Plumptre, Tim, and John Graham. «Governance in the new millennium: challenges for Canada.» Ottawa, ON: Institute on Governance (2000), 10.

(28) أسامة، حسين، مبادئ الحوكمة الرشيدة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ط1، 2014، 6.

المنارة للاستشارات

www.

مؤشر فرعي من مؤشرات الحوكمة، وعلى المفاهيم التي بُنيت عليها تلك الأسئلة والمؤشرات، وهذا ليس مجاله في هذا البحث.

لكن على وجه العموم، فتتفق النظرة الإسلامية للحكم الرشيد مع كثير من مؤشرات ومعايير الحوكمة المستخدمة من قبل المؤسسات الدولية خصوصًا فيما يتعلق منها بالرقابة والمحاسبة، ومحاربة الفساد، والرؤية الاستراتيجية، والاستقرار السياسي، والعدالة والمساواة، وسيادة القانون....؛ فعلى سبيل المثال: تتجلى نظرة الإسلام للحكم الرشيد من خلال وظيفة الإنسان في الاستخلاف في الأرض كأساس للرؤية الاستراتيجية، والمساواة في تطبيق القانون القائم على مبدأ "لو أن فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وسلم) سرقت لقطعت يدها"[29]- وحاشاها أن تسرق-، والمحاسبة المرتكزة على مبدأ "فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيُهدى إليه أم لا؟"[30]، والمساواة التي تقوم على "الناس بنو آدم وآدم من تراب"[31]، كما شكلت «صحيفة المدينة» أول وثيقة تنظم العلاقة بين سكان دولة الإسلام في المدينة المنورة، وكان أسلوب الحكم القائم في عهد الخلافة الراشدة أساسًا لمبدأ الشورى والمشاركة، ومؤسسة الحسبة إحدى الركائز المهمة في الرقابة وتطبيق القانون.

المطلب الثالث: مؤشرات الحوكمة الرشيدة:

تُعد مؤشرات الحوكمة بمثابة المقاييس التي تشير إلى مستوى الحوكمة في بلدٍ ما. وتقوم مجموعة من المنظمات والجهات البحثية بإصدار عدد من مؤشرات الحوكمة للبلدان المختلفة، سنركز هنا على مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) التي سيتم استخدامها في الجانب الوصفي من البحث، والتي هي عبارة عن مجموعة بيانات بحثية تلخص وجهات النظر حول جودة الحوكمة في عدد من بلدان

(29) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، 1422ه، رقم (3475)، 4/ 175.
(30) البخاري،صحيح البخاري، رقم (2597)، 3/ 159.
(31) أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001، رقم (10781)، 16/ 455

المنارة للاستشارات
www.

العالم. يتم جمع بياناتها بالاعتماد على عدد من معاهد المسح والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص. ويُعد هذا المؤشر هو الاكثر استخدامًا من بين مؤشرات الحوكمة في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وبين المنظمات الدولية[32]. ويتم نشر بياناتها على موقعهم على الشبكة[33]. وقد غطى هذا المؤشر 214 بلدًا واقتصادًا في عام 2018م. ابتدأ في الإصدار منذ عام 1996م بصفة دورية كل سنتين حتى عام 2002م، ثم أصبح الإصدار سنويًا منذ 2003م.

يتكون (WGI) من ستة مؤشرات فرعية، تُمثل ثلاثة مجالات تشملها الحوكمة الرشيدة، يتم قياس كل مجال منها بمؤشرين مختلفين، وذلك كما يلي[34]:

1. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها: ويتم قياسيها من خلال المؤشرين التاليين:

1.1 مؤشر «الصوت والمساءلة»، ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى قدرة المواطنين في تلك الدولة على اختيار حكوماتهم، ومدى حريتهم في التعبير عن آرائهم، وتكوين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مدى احترام تلك الدول لحقوق الإنسان.

2.1 مؤشر «الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب»، ويقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إسقاطها باستخدام الوسائل غير الدستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

2. قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال: ويتم قياسها من خلال المؤشرين التاليين:

1.2 مؤشر «فعالية الحكومة»، ويقيس الآراء حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة

(32) UNDP, Governance Indicators: A Users' Guide- Second Edition, 57.
(33) www.govindicators.org 12/05/2020.
(34) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

المنارة للاستشارات
www.

عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات، كما يركز على البيروقراطية والروتين الإداري، وجودة الإجراءات في المؤسسات الحكومية، إلى جانب نسبة تغطية البنية التحتية بمكوناتها المختلفة، ومدى رضا المجتمع عن تلك الخدمات.

2.2 مؤشر «الجودة التنظيمية»، ويقيس الآراء حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتشجعيه. ويهتم هذا المؤشر بمدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية، والسياسات السعرية والضريبية المتبعة، ومدى تدخل الدولة في السوق من خلال دعم أسعار السلع الأساسية والبنزين.

3. احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها: ويتم قياسها من خلال المؤشرين التاليين:

1.3 مؤشر «سيادة القانون»، ويقيس الآراء حول مدى ثقة المواطنين في القواعد والقوانين السائدة في الدولة والالتزام بها، خاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود وحقوق الملكية، وفاعلية الشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال مدى وقوع الجريمة أو العنف، حيث يهتم بكفاءة الإطار القانوني، واستقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، ومعدل انتشار الجريمة.

2.3 مؤشر «السيطرة على الفساد»، ويقيس الآراء المختلفة حول مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك أشكال الفساد المختلفة، ومدى سيطرة النُخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.

ويتـــم احتساب درجة كل مؤشر من المؤشرات الستة بوحـــدات تتراوح بين (– 2.5 إلى 2.5) [35]، كما يتـــم تحديـــد المتوســـط العـــالمي للحوكمة بـ «الصفر»

(35) Kaufmann, at el, Op. Cit., 2.

المنارة للاستشارات
www.

في كـل فترة زمنية[36].

المبحث الثاني: مستوى وتطور مؤشر الحوكمة التجميعي للبلدان الإسلامية

يقوم الباحث في هذا المبحث ببناء مؤشر تجميعي لمؤشرات الحوكمة الستة في البلدان الإسلامية باستخدام المتوسط العادي لهذه المؤشرات؛ للتعرف على المستوى العام للحوكمة في البلدان الإسلامية في عام (2018م)، وتطور مستواها خلال سنوات الدراسة الواحد والعشرين.

المطلب الأول: مستوى مؤشر الحوكمة التجميعي في البلدان الإسلامية

حصلت حوالي (87 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر الحوكمة التجميعي (WGI) في عام (2018) بمتوسط مقداره (- 0.62) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، أي أقل من المتوسط العالمي والذي يفترض مؤشر (WGI) أنه يساوي الصفر، مما يشير إلى الضعف العام في مستوى الحوكمة في البلدان الإسلامية.

ويبين الشكل رقم (1) معدل مؤشر الحوكمة التجميعي في البلدان الإسلامية في عام 2018 م بحسب البلدان:

(36) Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. The worldwide governance indicators project: answering the critics. The World Bank, 2007, 3-4.

المنارة للاستشارات

www.

الشكل (1): مؤشر الحوكمة التجميعي في البلدان الإسلامية، لعام 2018م

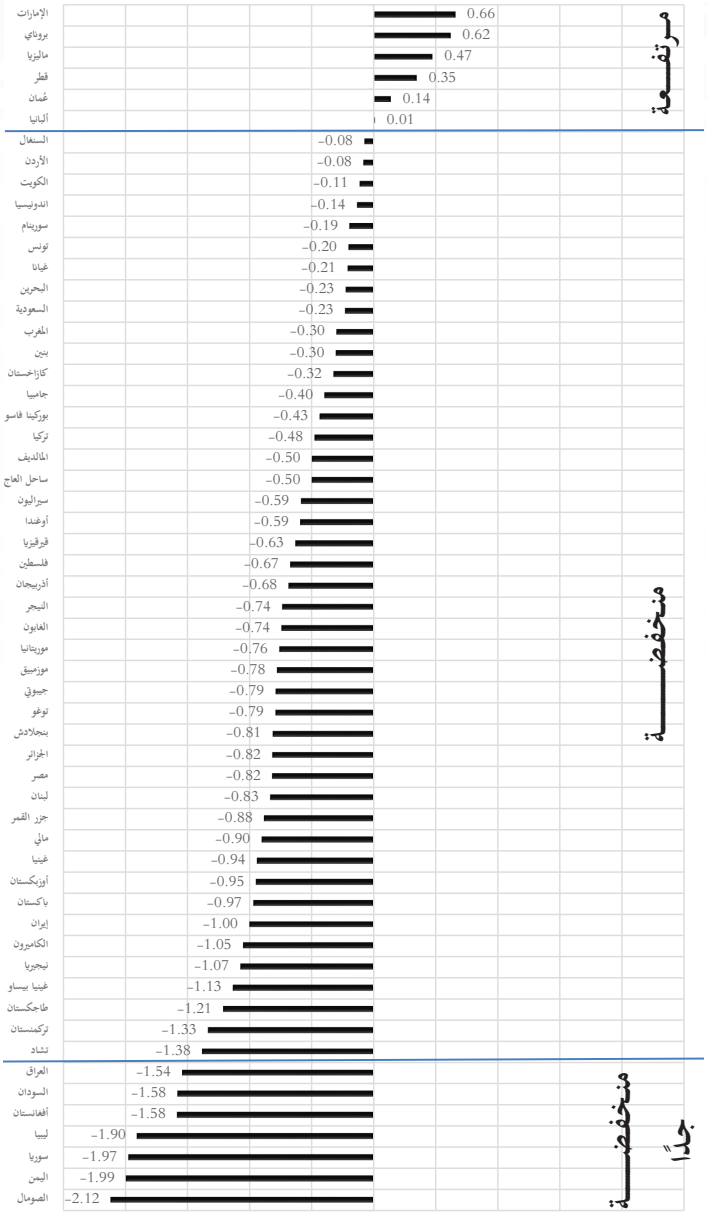

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

يظهر من الشكل رقم (1) أن أعلى الدول الإسلامية في مؤشر الحوكمة التجميعي هي دولة الإمارات بمعدل بلغ (0.66)، يليها كلّ من: بروناي ثم ماليزيا ثم قطر ثم عُمان ثم ألبانيا، وهذه الستة البلدان هي البلدان الإسلامية التي كان متوسط مؤشرها التجميعي للحوكمة موجبًا (أكبر من الصفر) في عام 2018م، فيما كان متوسط المؤشر التجميعي لبقية البلدان الإسلامية يقل عن الصفر بنسب متفاوتة، حيث يحل في أدنى القائمة بالترتيب كلّ من: الصومال، واليمن، وسوريا، وليبيا، وأفغانستان، والسودان، والعراق، ومعظم هذه البلدان غير مستقرة سياسيًا ومستعرة بالحروب، كما أن جميعها بلدان عربية باستثناء أفغانستان، يلي هذه المجموعة عدد من البلدان الإسلامية معظمها بلدان أفريقية بالإضافة إلى باكستان وعدد من البلدان الأسيوية التي خضعت سابقًا للاحتلال السوفيتي: تركمنستان، وطاجكستان وأوزباكستان.

المطلب الثاني: تطور مؤشر الحوكمة التجميعي في البلدان الإسلامية

يدرس الباحث في هذا المطلب تطور مؤشر الحوكمة التجميعي في البلدان الإسلامية بين عامي (1996م، وعام 2018م) لبيان مقدار التغير الحاصل في مستوى الحـوكمة في البلـــدان الإسلامية واتجاه ذلك التغير. وذلك ما يتضح في الجدول رقم (1):

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن متوسط مؤشر الحوكمة التجميعي في البلدان الإسلامية قد تراجع قليلًا بين عامي (1996، 2018م) بمقدار (-0.07) نقطة، حيث ساءت الحوكمة في (23) بلدًا من البلدان الإسلامية، فيما تحسنت في أربعة وعشرين بلدًا أخرى، وحافظت عشرة بلدان على نفس مستواها تقريبًا[37].

(37) اعتبر الباحث أن الدولة قد حافظت على نفس مستوى الحوكمة إذا لم يزد مقدار التغير في مؤشرها عن (0.1) نقطة زيادة أو نقصًا؛ وهذا المقدار يمثل (5%) من قيمة وحدات المؤشر التي تتراوح بين (- 2.5 إلى 2.5).

المنارة للاستشارات

www.

الجدول (1): تطور مؤشر الحوكمة التجميعي في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

البلد	1996		2018		مقدار التغير
	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	
بروناي	0.69	1	0.62	2	-0.07
الإمارات	0.45	2	0.66	1	0.21
ماليزيا	0.44	3	0.47	3	0.04
المالديف	0.31	4	-0.50	20	-0.80
عُمان	0.28	5	0.14	5	-0.14
الكويت	0.24	6	-0.11	8	-0.35
البحرين	0.14	7	-0.23	13	-0.37
قطر	0.05	8	0.35	4	0.30
بنين	0.04	9	-0.30	15	-0.35
الأردن	-0.01	10	-0.08	7	-0.08
تونس	-0.11	11	-0.20	11	-0.09
المغرب	-0.12	12	-0.30	14	-0.18
سورينام	-0.13	13	-0.19	10	-0.07
السنغال	-0.15	14	-0.08	7	0.07
غيانا	-0.15	14	-0.21	12	-0.06
تركيا	-0.27	15	-0.48	19	-0.20
موريتانيا	-0.30	16	-0.76	26	-0.46
الغابون	-0.34	17	-0.74	25	-0.41
موزمبيق	-0.37	18	-0.78	27	-0.41
السعودية	-0.37	18	-0.23	13	0.14
مالي	-0.37	18	-0.90	33	-0.53
كوت ديفوار (ساحل العاج)	-0.38	19	-0.50	20	-0.12
مصر	-0.39	20	-0.82	30	-0.42
لبنان	-0.41	21	-0.83	31	-0.42
جامبيا	-0.42	22	-0.40	17	0.03
بوركينا فاسو	-0.48	23	-0.43	18	0.05
قيرغيزيا	-0.56	24	-0.63	22	-0.07
ألبانيا	-0.62	25	0.01	6	0.63
توغو	-0.67	26	-0.79	28	-0.12
بنجلادش	-0.69	27	-0.81	29	-0.13
اندونيسيا	-0.69	27	-0.14	9	0.56
فلسطين	-0.72	28	-0.67	23	0.05
أوغندا	-0.74	29	-0.59	21	0.15
جزر القمر	-0.76	30	-0.88	32	-0.12
باكستان	-0.78	31	-0.97	36	-0.18
إيران	-0.79	32	-1.00	37	-0.21
جيبوتي	-0.80	33	-0.79	28	0.01
كازاخستان	-0.82	34	-0.32	16	0.50
سوريا	-0.84	35	-1.97	48	-1.13
النيجر	-0.86	36	-0.74	25	0.12
اليمن	-0.86	36	-1.99	49	-1.13
تركمنستان	-1.03	37	-1.33	42	-0.31
تشاد	-1.08	38	-1.38	43	-0.30
أذربيجان	-1.12	39	-0.68	24	0.43
الجزائر	-1.12	39	-0.82	30	0.31
غينيا	-1.13	40	-0.94	34	0.19
الكاميرون	-1.15	41	-1.05	38	0.09
نيجيريا	-1.16	42	-1.07	39	0.09
ليبيا	-1.19	43	-1.90	47	-0.71
سيراليون	-1.23	44	-0.59	21	0.64
أوزبكستان	-1.25	45	-0.95	35	0.30
غينيا بيساو	-1.27	46	-1.13	40	0.14
طاجكستان	-1.60	47	-1.21	41	0.39
السودان	-1.61	48	-1.58	45	0.03
العراق	-1.86	49	-1.54	44	0.32
أفغانستان	-1.94	50	-1.58	46	0.36
الصومال	-2.02	51	-2.12	50	-0.09
متوسط البلدان الإسلامية	-0.62		-0.68		-0.07

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)

المنارة للاستشارات
www.

احتلت دولة بروناي على المرتبة الأولى في مؤشر الحوكمة التجميعي على مستوى البلدان الإسلامية في عام (1996م)، وقد انخفض مؤشرها قليلًا بمقدار (-0.07) نقطة، متراجعة بذلك إلى المستوى الثاني في عام (2018م)، الأمر الذي سنح لدولة الإمارات في الحصول على المرتبة الأولى في عام (2018م) عوضًا عن المرتبة الثانية في بداية الفترة، حيث تحسَّن مؤشرها التجميعي بمقدار (0.21) نقطة.

هذا، وقد سجلت دولة سيراليون أفضل مقدار في تحسن مؤشر الحوكمة التجميعي من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع مؤشرها بمقدار (0.64)، مما أدى إلى انتقالها من المرتبة الرابعة والأربعين في عام (1996م) إلى المرتبة الواحدة والعشرين في نهاية الفترة، يليها في تحسُّن مؤشر الحوكمة التجميعي دولة ألبانيا التي ارتفع مؤشرها بمقدار (0.63) نقطة، فيما ارتفع مؤشر كل من: اندونيسيا، وكازاخستان، وأذربيجان، وطاجكستان، وأفغانستان بأعلى من (0.35) نقطة خلال فترة الدراسة.

ومن جهة أخرى، فقد كانت دولتي اليمن وسوريا هي أعلى الدول التي ساء فيها مؤشر الحوكمة التجميعي من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، حيث تراجع مؤشرها بمقدار (- 1.13)، مما أدى إلى نزول مرتبتيهما بمقدار أربعة عشر درجة. كما سجلت دولة المالديف تراجعًا بمقدار (- 0.80) نقطة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض دولة المالديف من المرتبة الرابعة على مستوى البلدان الإسلامية في عام (1996م) إلى المرتبة العشرين في نهاية الفترة، كما تراجعت دولة ليبيا أربع مراتب من المرتبة الرابعة والأربعين بداية الفترة. كما انخفض مؤشر الحوكمة التجميعي في كلٍ من: مالي، وموريتانيا، ومصر، ولبنان، الغابون وموزمبيق، والبحرين، والكويت، بمقدار فاق (- 0.35) نقطة.

المنارة للاستشارات
www.

المبحث الثالث: مستوى وتطور مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية

يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما عن مدى قدرة المواطنين في تلك الدولة على اختيار حكوماتهم، ومدى حريتهم في التعبير عن آرائهم، وتكوين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مدى احترام تلك الدول لحقوق الإنسان[38]. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996 - 2018م):

المطلب الأول: مستوى مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية

حصلت حوالي (87 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر الصوت والمساءلة في عام (2018)، بمتوسط مقداره (-0.81) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يشير إلى الانخفاض العام في مستوى قدرة المواطنين في البلدان الإسلامية على اختيار حكوماتهم، والتعبير عن آرائهم، وانخفاض مستوى احترام حقوق الإنسان وفقًا للمعاني التي يراها فريق مؤشرات (WGI)[39]. ويوضح الشكل التالي مستوى مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيبها تنازليًا حسب القيمة:

(38) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

(39) يسجل الباحث اعتراضه على عدد من المؤشرات الفرعية التي يُبنى منها هذا المؤشر "الصوت والمساءلة"؛ خصوصًا المؤشرات التي تتناول المساواة بين الرجل والمرأة من كل الوجوه، وبعض مبادئ الحريات التي تخالف الشريعة الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.

الشكل (2): مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية، لعام 2018م

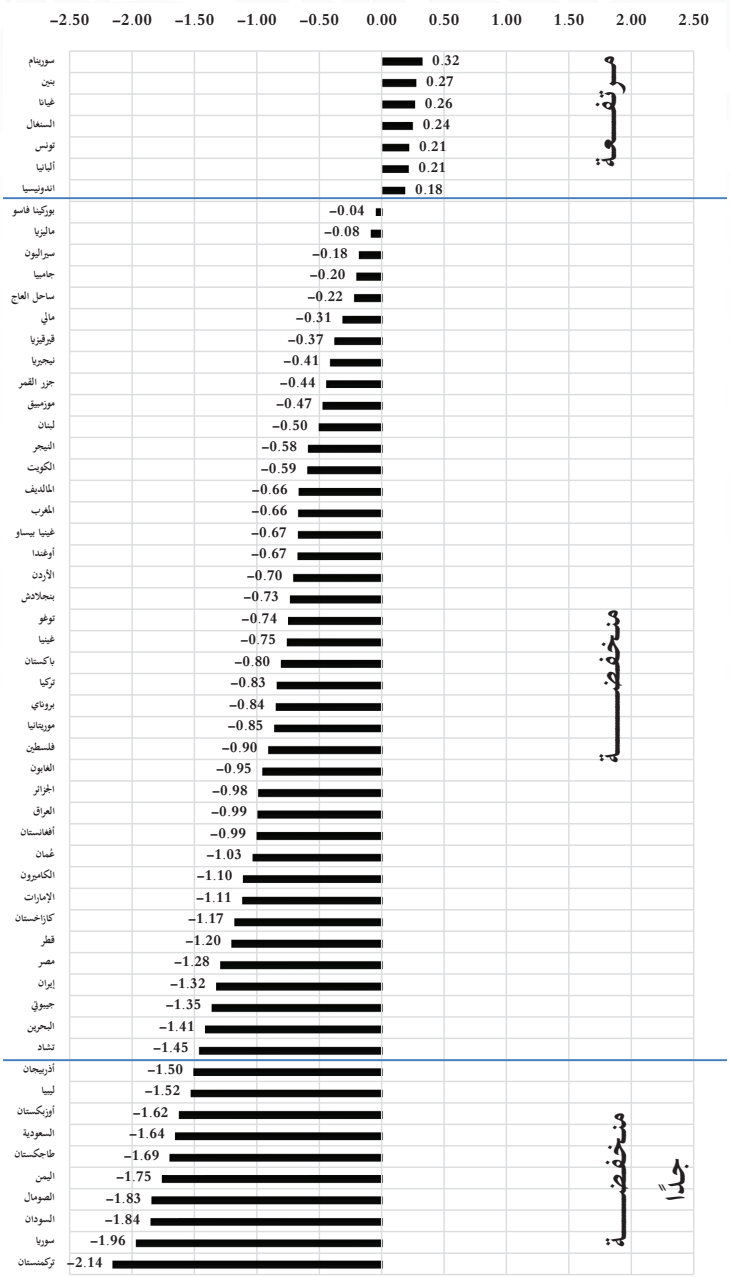

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

يتضح من الشكل رقم (2) أن دولة سورينام قد تربعت في مقدمة البلدان الإسلامية في معدل مؤشر الصوت والمساءلة لعام (2018م)؛ حيث بلغ مقدار مؤشرها (0.32) نقطة، يأتي بعدها بالترتيب كل من: بنين، وغيانا، والسنغال وتونس وألبانيا واندونيسيا وهذه البلدان الثمانية فقط هي البلدان الإسلامية التي كانت ضمن شريحة البلدان المرتفعة في هذا المؤشر، ويلاحظ أن فيها دولة عربية واحدة فقط هي دولة تونس. فيما كانت قيمة مؤشر «الصوت والمساءلة» لبقية البلدان الإسلامية أقل من الصفر في عام (2018م)، حيث احتلت دولة تركمنستان نهاية القائمة بقيمة بلغت (- 2.14)، يسبقها بالترتيب كل من: سوريا، والسودان، والصومال، واليمن، وطاجكستان، والسعودية، وأوزبكستان، وليبيا، وأذربيجان، وهذه تمثل أقل عشر دول من البلدان الإسلامية في مؤشر «الصوت والمساءلة». كما يُلاحظ أن جميع دول الخليج عدا الكويت تقع ضمن أدنى 20 دولة إسلامية في هذا المؤشر.

المطلب الثاني: تطور مؤشر «الصوت والمساءلة» في البلدان الإسلامية

يحاول الباحث في هذا المطلب إيضاح مدى التغير الحاصل في مستوى مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996 –2018م) واتجاه ذلك التغير، وذلك كما يتبين من خلال الجدول رقم (2):

يتضح من الجدول (2) أن متوسط مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية قد حافظ على نفس مستواه خلال الفترة (1996–2018م). وقد تحسنت قيمته في (19) بلدًا إسلاميًا خلال نفس الفترة، في حين تراجعت في (28) بلدًا، وحافظت عشر بلدان على نفس مستواها تقريبًا. كما احتلت دولة بنين على المرتبة الأولى لهذا المؤشر في عام 1996م على مستوى البلدان الإسلامية، وقد تراجعت إلى المرتبة الثانية في عام 2018م بسبب تقدم دولة سورينام التي ارتفعت من المرتبة السادسة في بداية الفترة لتحتل المرتبة الأولى في عام 2018م.

المنارة للاستشارات
www.

الجدول (2): تطور مؤشر الصوت والمساءلة في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

البلد	1996		2018		مقدار التغير
	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	
بنين	0.26	1	0.27	2	0.01
غيانا	0.25	2	0.26	3	0.00
السنغال	0.11	3	0.24	4	0.13
مالي	0.01	4	−0.31	12	−0.32
بنجلادش	−0.06	5	−0.73	23	−0.67
سورينام	−0.09	6	0.32	1	0.41
تركيا	−0.13	7	−0.83	27	−0.70
ماليزيا	−0.18	8	−0.08	8	0.10
الأردن	−0.24	9	−0.70	22	−0.46
الكويت	−0.24	9	−0.59	19	−0.35
موزمبيق	−0.28	10	−0.47	16	−0.19
الغابون	−0.32	11	−0.95	31	−0.63
لبنان	−0.33	12	−0.50	17	−0.17
الإمارات	−0.41	13	−1.11	36	−0.70
المغرب	−0.42	14	−0.66	20	−0.25
جزر القمر	0.42	14	−0.44	15	−0.01
بوركينا فاسو	−0.53	15	−0.04	7	0.49
موريتانيا	−0.57	16	−0.85	29	−0.29
كوت دي فوار (ساحل العاج)	−0.58	17	−0.22	11	0.37
سيراليون	0.59	18	−0.18	9	0.41
باكستان	−0.60	18	−0.80	26	−0.20
تونس	−0.60	18	0.21	5	0.81
ألبانيا	−0.65	19	0.21	5	0.85
بروناي	−0.65	19	−0.84	28	−0.19
المالديف	−0.66	20	−0.66	20	0.00
اليمن	−0.68	21	−1.75	49	−1.07
قطر	−0.71	22	−1.20	38	−0.49
عُمان	−0.71	22	−1.03	34	−0.31
البحرين	−0.72	23	−1.41	42	−0.69
فلسطين	−0.76	24	−0.90	30	−0.14
قيرقيزيا	−0.79	25	−0.37	13	0.41
مصر	−0.84	26	−1.28	39	−0.44
جيبوتي	−0.88	27	−1.35	41	−0.47
أوغندا	−0.89	28	−0.67	21	0.23
اندونيسيا	−0.92	29	0.18	6	1.10
الكاميرون	−0.94	30	−1.10	35	−0.17
إيران	−0.95	31	−1.32	40	−0.37
كازاخستان	−0.96	32	−1.17	37	−0.21
غينيا بيساو	−0.97	33	−0.67	21	0.31
توغو	−0.99	34	−0.74	24	0.24
تشاد	−0.99	34	−1.45	43	−0.46
أذربيجان	−1.12	35	−1.50	44	−0.38
الجزائر	−1.17	36	−0.98	32	0.19
غينيا	−1.23	37	−0.75	25	0.48
جامبيا	−1.27	38	−0.20	10	1.08
سوريا	−1.40	39	−1.96	52	−0.55
ليبيا	−1.50	40	−1.52	45	−0.02
السعودية	−1.50	40	−1.64	47	−0.15
النيجر	−1.51	41	−0.58	18	0.92
نيجيريا	−1.55	42	−0.41	14	1.15
تركمنستان	−1.58	43	−2.14	53	−0.57
أوزبكستان	−1.60	44	−1.62	46	−0.02
طاجكستان	−1.65	45	−1.69	48	−0.04
السودان	−1.86	46	−1.84	51	0.02
الصومال	−1.89	47	−1.83	50	0.06
أفغانستان	−1.91	48	−0.99	33	0.91
العراق	−1.96	49	−0.99	33	0.97
متوسط البلدان الإسلامية	−0.81		−0.81		0.00

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات

وعلى مستوى جميع البلدان الإسلامية سجلت دولة نيجيريا أعلى مقدار للتحسن في مؤشر الصوت والمساءلة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع مؤشرها بمقدار (1.15) نقطة، يليها في مقدار التحسن دولة اندونيسيا والتي ارتفعت خلال نفس المدة بمقدار (1.10) ووصلت إلى المرتبة السادسة، ثم دولة جامبيا بمقدار تغير (1.08) نقطة، وارتفعت من المرتبة الثامنة والثلاثين إلى المرتبة العاشرة، يليها في مقدار التحسُّن كل من: العراق، وأفغانستان، وألبانيا، وتونس والتي تحسن مؤشرها بمقدار يزيد عن (0.80) نقطة.

فيما سجلت دولة اليمن أعلى تراجع في مقدار مؤشر الصوت والمساءلة من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة؛ حيث انخفض مؤشرها بمقدار (– 1.07) نقطة، متراجعة بذلك من المرتبة الواحدة والعشرين في (1996م) إلى المرتبة التاسعة والأربعين على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م). يليها في التراجع كل من: دولة الإمارات وتركيا والبحرين وبنجلادش؛ حيث انخفض مؤشرها في حدود (– 0.70) نقطة. يليها في التراجع كل من: تركمنستان، وسوريا، والتي تجاوز مقدار الانخفاض في جميعها حاجز (- 0.50) نقطة.

المبحث الرابع: مستوى وتطور مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف/الإرهاب في البلدان الإسلامية

يقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إسقاطها باستخدام الوسائل غير الدستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية[40].

المطلب الأول: مستوى مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف/الإرهاب في البلدان الإسلامية

حصلت حوالي (82 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب في عام (2018)، بمتوسط

(40) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

المنارة للاستشارات
www.

مقداره (- 0.82) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يشير إلى تدني المستوى العام للاستقرار السياسي في البلدان الإسلامية؛ والذي يعود إلى الاضطرابات السياسية، والحروب الناشبة في عدد من البلدان الإسلامية خصوصًا اليمن، وسوريا، وليبيا، وأفغانستان. ويوضح الشكل رقم (3) مستوى مؤشر «الاستقرار السياسي، وغياب العنف» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيبها تنازليًا حسب قيمة المؤشر.

يشير الشكل (3) إلى أن أكثر البلدان الإسلامية استقرارًا سياسيًا وبُعدًا عن أعمال العنف في عام (2018م) هي دولة بروناي؛ التي بلغ مؤشر الاستقرار السياسي فيها (1.2) نقطة، يأتي بعدها كل من: الإمارات، وقطر، وعُمان، وألبانيا، وماليزيا، والكويت، وجزر المالديف، وسورينام، وكازاخستان، وهذه البلدان العشرة فقط هي البلدان الإسلامية التي تقع ضمن شريحة البلدان مرتفعة الاستقرار السياسي، فيما كان مؤشر بقية البلدان الإسلامية سالبًا أي أقل من النصف. ويلاحظ أن بلدان الخليج تقع في ضمن أعلى عشرة بلدان إسلامية في قيمة الاستقرار السياسي، فيما عدا السعودية فتقع في المرتبة الثانية والعشرين، والبحرين في المرتبة الثانية والثلاثين. فيما يأتي في أدنى قائمة مؤشر الاستقرار السياسي للبلدان الإسلامية في عام (2018م) على الترتيب كل من: اليمن، وأفغانستان، وسوريا، والعراق، والتي بلغ مؤشر الاستقرار السياسي في كل منها أقل من (- 2.5)؛ وهذه البلدان مضطربة وتعصف بها الحروب منذ سنوات. يأتي بعدها دولة ليبيا؛ التي تعاني من حرب أهلية، ثم باكستان؛ التي تُعاني من نزاع من جارتها الهند. ثم الصومال، ونيجيريا، ومالي، وهي بلدان يوجد فيها جماعات مسلحة خارجة عن سلطات الدولة، ويأتي عقبها دولة السودان؛ التي اندلعت فيها الحركة الاحتجاجية ضد السلطات القائمة في نهاية 2018م، ثم دولة فلسطين المحتلة، كما تقع لبنان ضمن شريحة المنخفضة جدًا في هذا المؤشر بسبب الاضطرابات السياسية، ووجود الأحزاب المسلحة خارج إطار الدولة.

المنارة للاستشارات

www.

الشكل (3): مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف/ الإرهاب في البلدان الإسلامية، لعام 2018م

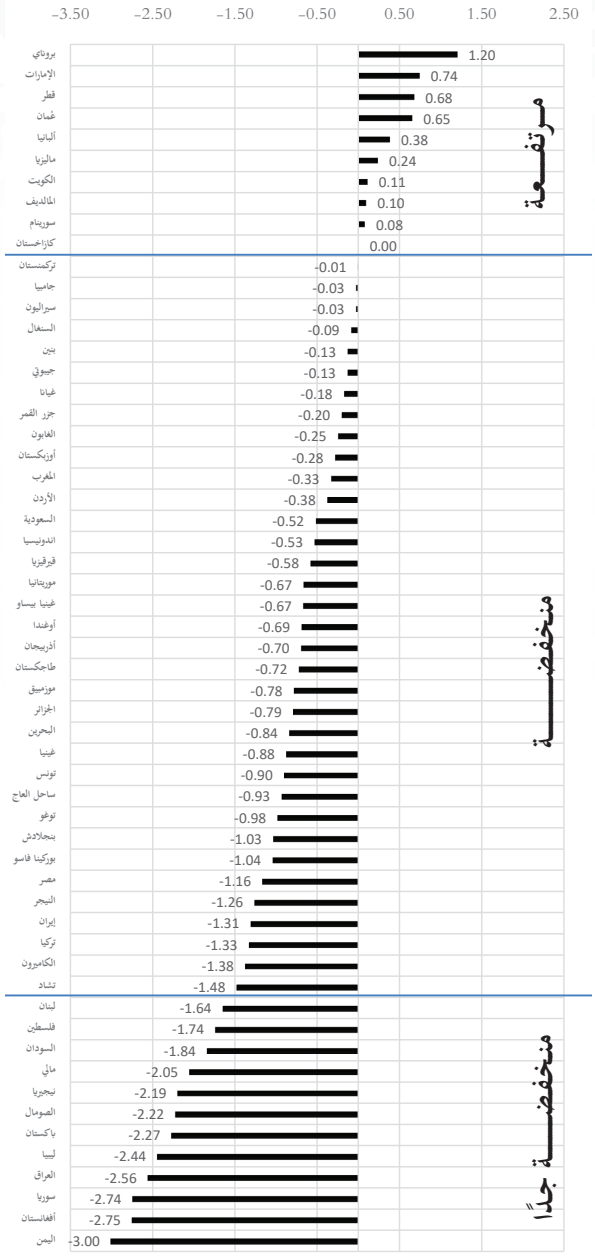

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

المطلب الثاني: تطور مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف/الإرهاب في البلدان الإسلامية

خُصص هذا المطلب للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب في البلدان الإسلامية خـــلال الفـترة (1996-2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (3).

يُلاحظ من الجدول رقم (3) انخفاض قيمة متوسط مؤشر الاستقرار السياسي في البلدان الإسلامية بمقدار (- 0.33) ما بين عامي (1996-2018م)؛ وهذا يعود إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي قد ساء في معظم البلدان الإسلامية؛ بسبب الاضطرابات السياسية والحروب التي ضربت بعض البلدان في تلك الفترة. في حين تحسنت قيمته في (16) بلدًا إسلاميًا فقط، كما حافظت خمسة بلدان على نفس مستواها.

وقد حافظت دولة بروناي على مرتبتها كأعلى البلدان الإسلامية في مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة. في حين سجلت دولة سيراليون أعلى قيمة للتحسُّن في مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار (1.66) نقطة، مرتفعة بذلك من المرتبة السابعة والأربعين في عام (1996) إلى المرتبة الثانية عشرة في (2018م) على مستوى البلدان الإسلامية. يليها دولة طاجكستان بتحسُّن بلغ مقداره (1.39) نقطة، مرتفعة بذلك من المرتبة الخمسين إلى المرتبة السابعة والعشرين، يليها كل من: الجزائر، وغينيا بيساو، واندونيسيا، وغينيا بيساو، وألبانيا، والسودان، وهذه البلدان زاد فيها قيمة مؤشر الاستقرار السياسي بما يزيد عن (0.50) نقطة.

فيما كانت أكثر البلدان الإسلامية تراجعًا في مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة هي دولة مالي والتي تدهور قيمة مؤشرها بمقدار (- 2.44) نقطة؛ بسبب ظهور الجماعات المسلحة وتحالفهم مع الحركة الانفصالية في الشمال والتي توجت بانقلاب (2012م) وما أعقبها من تدخل عسكري خارجي. يليها في التراجع دولة سوريا؛ والتي هبط مؤشرها بمقدار (- 2.39) نقطة؛ بسبب الحرب المستعرة منذ عام (2011م)، منخفضةً بذلك من المرتبة الثامنة والعشرين في عام (1996م) إلى

المنارة للاستشارات

الجدول (3): تطور مؤشر الاستقرار السياسي في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

البلد	1996		2018		مقدار التغير
	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	
بروناي	1.24	1	1.20	1	-0.03
بنين	1.05	2	-0.13	14	-1.18
الإمارات	0.96	3	0.74	2	-0.22
المالديف	0.88	4	0.10	8	-0.79
عمان	0.87	5	0.65	4	-0.22
ماليزيا	0.57	6	0.24	6	-0.33
جامبيا	0.56	7	-0.03	12	-0.59
جزر القمر	0.51	8	-0.20	16	-0.71
تركمنستان	0.45	9	-0.01	11	-0.46
سوريام	0.44	10	0.08	9	-0.36
موريتانيا	0.37	11	-0.67	24	-1.04
مالي	0.36	12	-2.05	46	-2.42
قطر	0.36	12	0.68	3	0.32
تونس	0.26	13	-0.90	32	-1.17
الكويت	0.17	14	0.11	7	-0.06
الغابون	0.12	15	-0.25	17	-0.37
ساحل العاج	0.03	16	-0.93	33	-0.97
النيجر	0.03	16	-1.26	38	-1.29
الأردن	-0.04	17	-0.38	20	-0.34
موزمبيق	-0.05	18	-0.78	28	-0.73
قيرقيزيا	-0.17	19	-0.58	23	-0.41
السعودية	-0.19	20	-0.52	21	-0.33
المغرب	-0.21	21	-0.33	19	-0.12
غيانا	-0.27	22	-0.18	15	0.09
بوركينا فاسو	-0.30	23	-1.04	36	-0.74
البحرين	-0.31	24	-0.84	30	-0.53
إيران	-0.32	25	-1.31	39	-0.98
ألبانيا	-0.33	26	0.38	5	0.72
جيبوتي	-0.34	27	-0.13	14	0.20
سوريا	-0.35	28	-2.74	52	-2.39
كازاخستان	-0.37	29	0.00	10	0.37
توغو	-0.38	30	-0.98	34	-0.60
مصر	-0.52	31	-1.16	37	-0.64
أوزبكستان	-0.55	32	-0.28	18	0.26
بنجلاديش	-0.55	32	-1.03	35	-0.49
السنغال	-0.60	33	-0.09	13	0.51
لبنان	-0.67	34	-1.64	43	-0.98
أذربيجان	-0.83	35	-0.70	26	0.13
الكاميرون	-0.96	36	-1.38	41	-0.42
ليبيا	-0.99	37	-2.44	50	-1.45
تشاد	-1.00	38	-1.48	42	-0.48
نيجيريا	-1.06	39	-2.19	47	-1.14
باكستان	-1.12	40	-2.27	49	-1.14
اندونيسيا	-1.13	41	-0.53	22	0.59
غينيا	-1.15	42	-0.88	31	0.27
تركيا	-1.26	43	-1.33	40	-0.07
اليمن	-1.31	44	-3.00	54	-1.69
أوغندا	-1.53	45	-0.69	25	0.84
غينيا بيساو	-1.54	46	-0.67	24	0.87
فلسطين	-1.54	46	-1.74	44	-0.20
سيراليون	-1.69	47	-0.03	12	1.66
الجزائر	-1.78	48	-0.79	29	0.99
العراق	-1.82	49	-2.56	51	-0.74
طاجكستان	-2.11	50	-0.72	27	1.39
أفغانستان	-2.41	51	-2.75	53	-0.33
السودان	-2.48	52	-1.84	45	0.64
الصومال	-2.51	53	-2.22	48	0.29
متوسط البلدان الإسلامية	-0.48		-0.82		-0.33

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

المرتبة الثانية والخمسين في عام (2018م). كما شهد مؤشر الاستقرار السياسي تراجعًا كبـيرًا تجاوز (-1.0) نقطة خلال مدة الدراسة في كل من: اليمن، وليبيا، وبنين، ونيجيريا، وباكستان، وموريتانيا. في حين تراوح هبوط قيمة المؤشر ما بين (- 0.50، و- 1.0) في كل من دولة: تونس، وإيران، ولبنان، وساحل العاج، والعراق، والمالديف، وبوركينافاسو، وموزمبيق، وجزر القمر، وتوغو، ومصر، وجامبيا، والبحرين، والسنغال.

المبحث الخامس: مستوى وتطور مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية

يقيس هذا المؤشر الآراء حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات، كما يركز على البيروقراطية والروتين الإداري، وجودة الإجراءات في المؤسسات الحكومية، إلى جانب نسبة تغطية البنية التحتية بمكوناتها المختلفة، ومدى رضا المجتمع عن تلك الخدمات[41].

المطلب الأول: مستوى مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية

حصلت حوالي (79 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر فعالية الحكومة في عام (2018)، بمتوسط مقداره (- 0.60) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يعني الانخفاض العام في جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية وخضوعها للضغوط السياسية، وانخفاض جودة صياغة وتنفيذ السياسات العامة، والبيروقراطية الزائدة في الإجراءات الحكومية، وضعف تغطية البنية التحتية، في معظم البلدان الإسلامية. ويوضح الشكل رقم (4) مستوى مؤشر «فعالية الحكومة» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيبها تنازليًا حسب قيمة المؤشر.

(41) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

المنارة للاستشارات

www.

الشكل (4): مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية، لعام 2018م

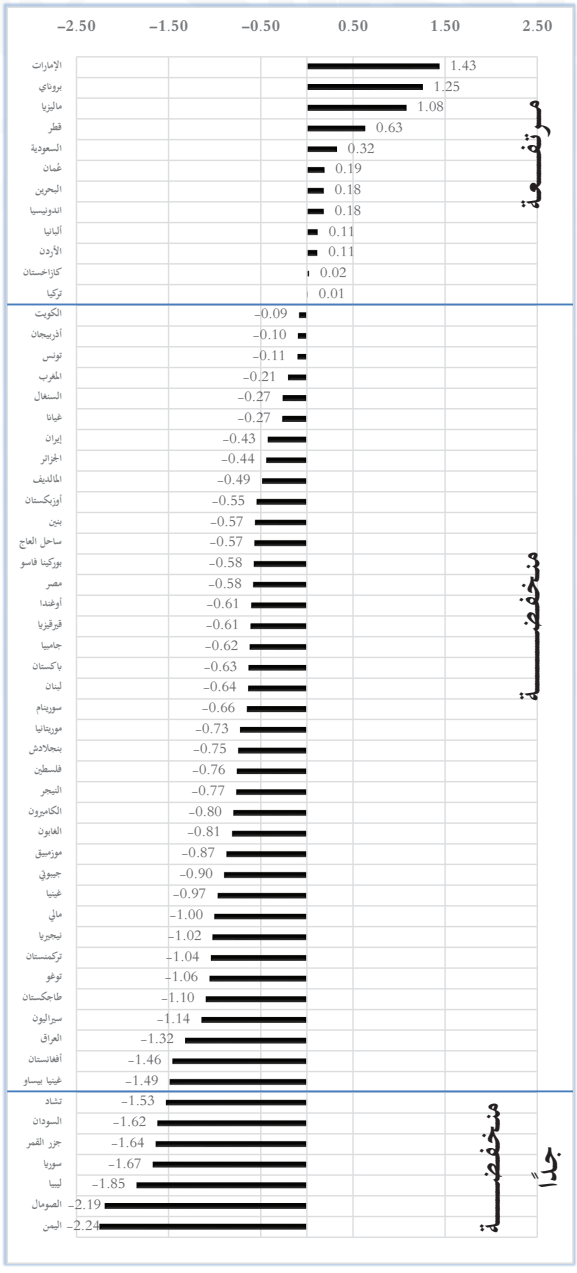

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

يُلاحظ من الشكل رقم (4) أن أعلى بلد إسلامي في مؤشر الفعالية الحكومية هي دولة الإمارات، حيث بلغ قيمة مؤشرها (1.43) نقطة، يأتي بعدها على الترتيب كل من: بروناي، وماليزيا، وقطر، والسعودية، وعُمان، والبحرين، واندونيسيا، وألبانيا، والأردن، وكازاخستان، وتركيا، وهذه البلدان الاثني عشر هي البلدان الإسلامية التي تقع ضمن شريحة البلدان مرتفعة الفعالية الحكومية في عام (2018م)، ويُلاحظ أن خمسة بلدان منها هي من بلدان الخليج العربي.

فيما جاءت دولة اليمن في أدنى قائمة البلدان الإسلامية في قيمة مؤشر الفعالية الحكومية في عام (2018م)، بمعدل مقداره (- 2.24) نقطة. ويأتي قبلها على الترتيب كلٌ من: الصومال، وليبيا، وسوريا، وجزر القمر، والسودان، وتشاد، وهذه البلدان تقع ضمن شريحة البلدان المنخفضة جدًا في مؤشر الفعالية الحكومية.

المطلب الثاني: تطور مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية

يبحث هذا المطلب مدى التغير الحاصل في مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية واتجاه ذلك التغير خلال الفترة (1996-2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (4).

يُلاحظ من الجدول رقم (4) أن متوسط قيمة مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية قد تراجع قليلًا بمقدار (- 0.02) نقطة خلال فترة الدراسة (1996-2018م)؛ حيث ساءت قيمته في (22) بلدًا من البلدان الإسلامية خلال نفس الفترة، في حين تحسَّن في (23) بلدًا إسلاميًا، بينما حافظت اثنا عشر بلدًا إسلاميًا على نفس مستواها تقريبًا.

كما يتضح من الجدول رقم (4) أيضًا أن دولة بروناي التي كانت الأولى على مستوى البلدان الإسلامية في مؤشر فعالية الحكومة في عام (1996م)، قد تراجعت إلى المرتبة الثانية على البلدان الإسلامية في عام (2018م)؛ بسبب صعود دولة الإمارات من المرتبة الثالثة في بداية الفترة؛ حيث تحسُّن مؤشرها بمقدار (0.65) نقطة.

المنارة للاستشارات

www.

الجدول (4): تطور مؤشر فعالية الحكومة في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

البلد	1996		2018		مقدار التغير
	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	
بروناي	0.93	1	1.25	2	0.33
المالديف	0.90	2	−0.49	21	−1.39
الإمارات	0.78	3	1.43	1	0.65
البحرين	0.78	3	0.18	7	0.60
قطر	0.56	4	0.63	4	0.07
ماليزيا	0.54	5	1.08	3	0.54
عُمان	0.44	6	0.19	6	−0.25
تونس	0.38	7	−0.11	15	−0.48
الكويت	0.12	8	−0.09	13	−0.20
السنغال	0.08	9	−0.27	17	−0.34
الأردن	−0.03	10	0.11	10	0.15
تركيا	−0.08	11	0.01	12	0.08
المغرب	−0.10	12	−0.21	16	−0.10
موريتانيا	−0.12	13	−0.73	33	−0.60
لبنان	−0.13	14	−0.64	31	0.51
موزمبيق	−0.14	15	−0.87	39	0.73
السعودية	−0.18	16	0.32	5	0.51
الغابون	−0.20	17	−0.81	38	−0.61
ساحل العاج	−0.26	18	−0.57	24	−0.31
غيانا	−0.38	19	−0.27	18	0.11
بنين	−0.38	20	−0.57	23	−0.19
غيرقيزيا	−0.38	21	−0.61	28	−0.23
مصر	−0.47	22	−0.58	26	−0.11
إيران	−0.60	23	−0.43	19	0.17
جامبيا	−0.62	24	−0.62	29	0.00
باكستان	−0.62	25	−0.63	30	−0.01
اليمن	−0.62	26	−2.24	57	−1.62
تشاد	−0.64	27	−1.53	51	−0.89
أوغندا	−0.69	29	−0.61	27	0.08
بنجلادش	−0.69	28	−0.75	34	−0.06
ألبانيا	−0.69	30	0.11	9	0.80
سورينام	−0.69	31	−0.66	32	0.03
توغو	−0.69	32	−1.06	45	−0.37
اندونيسيا	−0.71	33	0.18	8	0.89
سوريا	−0.80	34	−1.67	54	−0.87
ليبيا	−0.88	35	−1.85	55	−0.96
جيبوتي	−0.89	36	−0.90	40	−0.01
أذربيجان	−0.92	37	−0.10	14	0.82
نيجيريا	−0.92	38	−1.02	43	−0.10
بوركينا فاسو	−0.93	39	−0.58	25	0.35
كازاخستان	−0.96	40	0.02	11	0.98
السودان	−0.99	41	−1.62	52	−0.63
مالي	−1.00	42	−1.00	42	−0.01
الكاميرون	−1.08	43	−0.80	37	0.28
الجزائر	−1.09	44	−0.44	20	0.64
فلسطين	−1.15	45	−0.76	35	0.39
تركمنستان	−1.15	46	−1.04	44	0.11
النيجر	−1.17	48	−0.77	36	0.40
غينيا	−1.17	47	−0.97	41	0.20
أوزبكستان	−1.20	49	−0.55	22	0.65
طاجكستان	−1.41	50	−1.10	46	0.31
سيراليون	−1.41	52	−1.14	47	0.27
غينيا بيساو	−1.41	51	−1.49	50	−0.08
جزر القمر	−1.66	53	−1.64	53	0.02
الصومال	−1.96	54	−2.19	56	−0.23
العراق	−2.09	55	−1.32	48	0.77
أفغانستان	−2.18	56	−1.46	49	0.72
متوسط البلدان الإسلامية	−0.58		−0.60		−0.02

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

وقد تحسَّنت قيمة مؤشر الفعالية في كل من دولة: كازاخستان، واندونيسيا، وأذربيجان، وألبانيا، والعراق، وأفغانستان، وأوزبكستان، والجزائر، وماليزيا، والسعودية، بمقدار تراوح بين (0.50 – 0.98) نقطة.

فيما تراجع قيمة مؤشر فعالية الحكومة في دولة اليمن بشكل كبير بلغ (- 1.62) نقطة، متأخرة بذلك من المرتبة السادسة والعشرين في عام (1996م) إلى المرتبة الأخيرة على مستوى جميع البلدان الإسلامية. فيما هبط أيضًا مؤشر دولة المالديف بمقدار (-1.39) نقطة، متراجعة بذلك من المرتبة الثانية على جميع البلدان الإسلامية في عام (1996م) إلى المرتبة الواحدة والعشرين في عام (2018م)؛ بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلد. كما تراجعت قيمة مؤشر الفعالية الحكومية في كل من: ليبيا، وسوريا، وتشاد، وموزمبيق، والبحرين والسودان، والغابون، بمقدار تجاوز (-0.60) نقطة.

المبحث السادس: مستوى وتطور مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية

يهتم هذا المؤشر بقياس مدى تماشي السياسات والقوانين مع اقتصاد السوق، حيث يقيس الآراء حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتشجعيه. كما يهتم بمدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية، والسياسات السعرية والضريبية المتبعة، ومدى تدخل الدولة في السوق من خلال دعم أسعار السلع الأساسية[42]. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: مستوى مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية

حصلت حوالي (82 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة الجودة التنظيمية في عام (2018)، بمتوسط مقداره (- 0.60) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي

(42) Kaufmann, at el. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. P: 2.

المنارة للاستشارات

www.

شكل (5): مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية، لعام 2018م

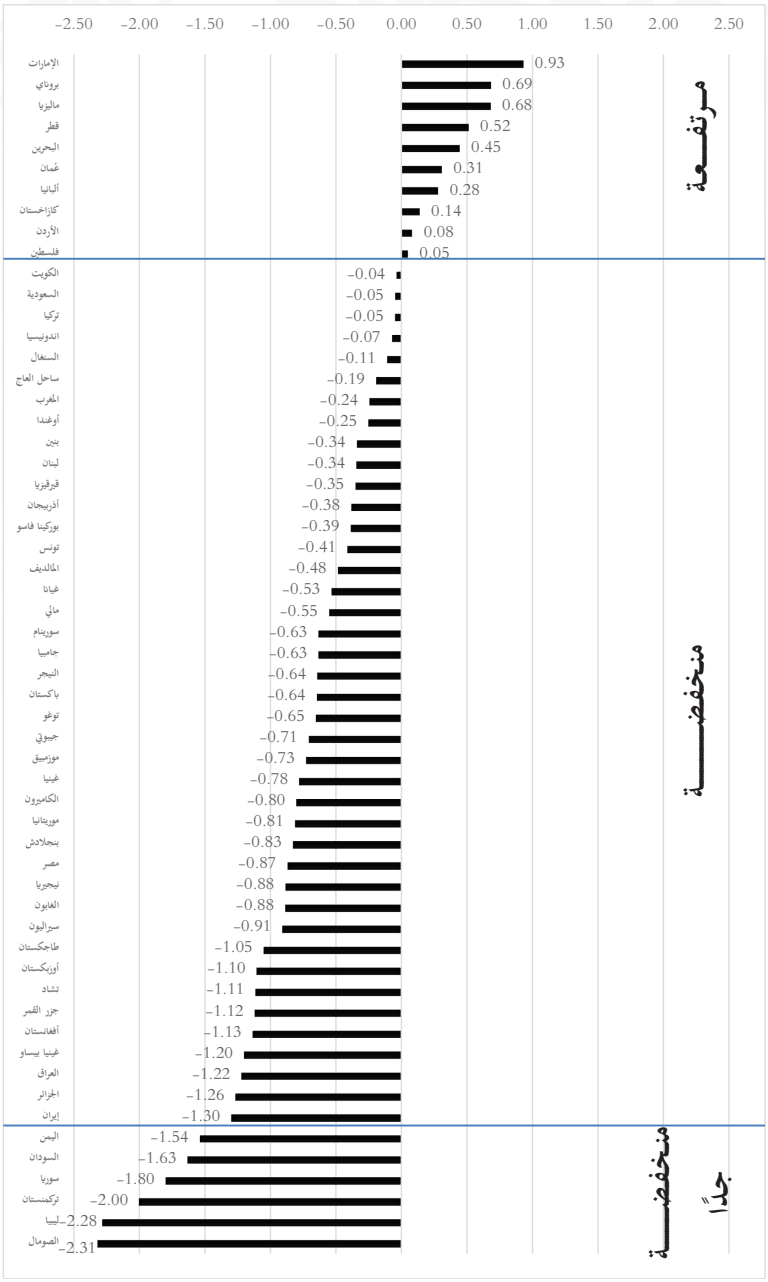

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

(0)، وهذا يشير إلى الضعف العام في قدرة الحكومات في كثيرٍ من البلدان الإسلامية على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تعمل على تنمية القطاع الخاص وتشجيعه، كما يشير إلى ضعف السياسات السعرية والضريبية المتبعة في تلك الدول، ومدى سهولة مزاولة الأعمال التجارية. ويوضح الشكل رقم (5) مستوى مؤشر «الجودة التنظيمية» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيب البلدان تنازليًا بحسب قيمة المؤشر.

يشير الشكل رقم (5) إلى أن أعلى البلدان الإسلامية في مؤشر الجودة التنظيمية في عام (2018م) هي دولة الإمارات؛ حيث بلغ قيمة مؤشرها (0.93) نقطة، يأتي بعدها بالترتيب كل من: بروناي، وماليزيا، وقطر، والبحرين، وعُمان، وألبانيا، وكازاخستان، والأردن، وفلسطين، وتقع هذه البلدان ضمن شريحة البلدان مرتفعة الجودة التنظيمية. ويُلاحظ أن جميع البلدان الخليجية تقع ضمن هذه الشريحة فيما عدا الكويت والسعودية.

فيما يأتي في أدنى القائمة دولة الصومال، وليبيا، بمؤشر يقل مقداره عن (- 2.27) نقطة، كما يأتي قبلها على الترتيب كل من: تركمنستان، وسوريا، والسودان، واليمن.

المطلب الثاني: تطور مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية

يحاول الباحث في هذ المطلب دراسة مقدار واتجاه التغير الحاصل في مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة (1996-2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (5).

يُلاحظ من الجدول رقم (5) أن متوسط مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية قد سجل تراجعًا طفيفًا بمقدار (-0.03) نقطة ما بين العامين (1996، و2018م)؛ حيث تراجعت الجودة التنظيمية لـ(23) بلدًا من البلدان الإسلامية خلال نفس الفترة، فيما تحسَّنت في (20) بلدًا أخرى، في حين حافظت أربعة عشر بلدًا على نفس مستوياتها تقريبًا.

المنارة للاستشارات

www.

جدول (5): تطور مؤشر الجودة التنظيمية في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

البلد	1996		2018		مقدار التغير
	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	
بروناي	1.35	1	0.69	2	-0.66
المالديف	1.03	2	-0.48	23	-1.51
البحرين	0.79	3	0.45	5	-0.34
ماليزيا	0.78	4	0.68	3	-0.10
الإمارات	0.69	5	0.93	1	0.24
الكويت	0.31	6	-0.04	11	-0.35
قطر	0.17	7	0.52	4	0.35
تونس	0.14	8	-0.41	22	-0.55
الغابون	0.14	8	-0.88	36	-1.02
تركيا	0.10	9	-0.05	12	-0.15
عُمان	0.09	10	0.31	6	0.22
الأردن	0.02	11	0.08	9	0.06
أوغندا	-0.03	12	-0.25	17	-0.23
مصر	-0.05	13	-0.87	35	-0.82
اندونيسيا	-0.05	13	-0.07	13	-0.02
المغرب	-0.10	14	-0.24	16	-0.14
السنغال	-0.13	15	-0.11	14	0.02
غيانا	-0.17	16	-0.53	24	-0.36
بنين	-0.18	17	-0.34	18	-0.16
بوركينا فاسو	-0.30	18	-0.39	21	-0.09
قيرقيزيا	-0.30	18	-0.35	19	-0.05
السعودية	-0.31	19	-0.05	12	0.26
كازاخستان	-0.33	20	0.14	8	0.47
توغو	-0.39	21	-0.65	28	-0.26
ساحل العاج	-0.40	22	-0.19	15	0.21
موريتانيا	-0.40	22	-0.81	33	-0.41
لبنان	-0.41	23	-0.34	18	0.07
اليمن	-0.44	24	-1.54	47	-1.10
ألبانيا	-0.47	25	0.28	7	0.76
باكستان	-0.51	26	-0.64	27	-0.13
موزمبيق	-0.52	27	-0.73	30	-0.21
مالي	-0.53	28	-0.55	25	-0.02
سورينام	-0.54	29	-0.63	26	-0.09
غينيا بيساو	-0.83	30	-1.20	43	-0.36
غينيا	-0.84	31	-0.78	31	0.06
جامبيا	-0.84	31	-0.63	26	0.21
فلسطين	-0.89	32	0.05	10	0.94
الجزائر	-0.91	33	-1.26	45	-0.36
بنجلادش	-0.93	34	-0.83	34	0.10
نيجيريا	-0.97	35	-0.88	36	0.09
النيجر	-0.98	36	-0.64	27	0.34
جيبوتي	-1.00	37	-0.71	29	0.30
سوريا	-1.07	38	-1.80	49	-0.72
الكاميرون	-1.12	39	-0.80	32	0.32
جزر القمر	-1.13	40	-1.12	41	0.01
أذربيجان	-1.20	41	-0.38	20	0.82
تشاد	-1.23	42	-1.11	40	0.12
السودان	-1.36	43	-1.63	48	-0.27
تركمنستان	-1.38	44	-2.00	50	-0.62
إيران	-1.42	45	-1.30	46	0.13
طاجيكستان	-1.52	46	-1.05	38	0.47
سيراليون	-1.53	47	-0.91	37	0.62
ليبيا	-1.74	48	-2.28	51	-0.54
أوزبكستان	-1.78	49	-1.10	39	0.67
أفغانستان	-2.09	50	-1.13	42	0.96
العراق	-2.15	51	-1.22	44	0.93
الصومال	-2.35	52	-2.31	52	0.04
متوسط البلدان الإسلامية	-0.56		-0.60		-0.03

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

وقد تأخرت دولة بروناي عن المرتبة الأولى في عام (1996م) إلى المرتبة الثانية على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م)؛ حيث انخفض مؤشرها بمقدار (- 0.66) نقطة، فيما حل مكانها دولة الإمارات مرتفعة بذلك عن المرتبة الخامسة في عام (1996م)؛ وارتفع مؤشرها بمقدار (0.24) نقطة. كما سجلت كل من: أفغانستان، وفلسطين، والعراق، أعلى مقدار للتحسُّن خلال فترة الدراسة؛ بمقدار تجاوز (0.92) نقطة، إلا أن دولتي أفغانستان والعراق لا زالت ضمن أسواء البلدان الإسلامية في الترتيب. كما سجلت أيضًا كل من: أذربيجان، وألبانيا، وأوزبكستان، وسيراليون تحسُّنًا في قيمة المؤشر تراوح ما بين (0.50–0.83) نقطة.

وكان أسوأ تدهور في قيمة مؤشر الجودة التنظيمية على مستوى البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة في دولة المالديف؛ التي هبط مؤشرها بمقدار (-1.51) نقطة، متراجعةً بذلك من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة والعشرين في عام (2018م)؛ وعند البحث عن الأسباب تبين أن بداية التدهور الكبير لهذا المؤشر كان في عام (2004م)؛ وقد يرجع ذلك إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت البلد بسبب التسونامي في هذا العام، لكن المؤشر عاد للتحسُّن في عامي (2005، 2006)، ثم ما لبث أن تراجع بعد ذلك في السنوات اللاحقة.

يليها في التراجع دولة اليمن التي انخفض مؤشرها بمقدار (-1.10) نقطة، متراجعةً بذلك عن المرتبة الرابعة والعشرين في عام (1996م) إلى المرتبة السابعة والأربعين في عام (2018م). كما تراجع قيمة مؤشر الجودة التنظيمية –على الترتيب– في كل من: الغابون، ومصر بمقدار (-1.02، - 0.82)، كما تراجعت الجودة التنظيمية أيضًا في كل من: سوريا، وتركمنستان، وتونس، وليبيا، بمقدار تجاوز (-0.50) نقطة ما بين عامي (1996، و2018م).

المنارة للاستشارات

www.

المبحث السابع: مستوى وتطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية

يقيس هذا المؤشر الآراء حول مدى ثقة المواطنين في القواعد والقوانين السائدة في الدولة والالتزام بها، خاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود وحقوق الملكية، وفاعلية الشرطة والمحاكم، وكذلك مدى احتمال وقوع الجريمة أو العنف، كما يهتم هذا المؤشر بكفاءة الإطار القانوني، واستقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، ومعدل انتشار الجريمة[43]. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: مستوى مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية

حصلت حوالي (82 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر سيادة القانون في عام (2018)، بمتوسط مقداره (- 0.64) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي والذي يساوي (0)، وهذا يعني الانخفاض العام في مدى ثقة المواطنين في البلدان الإسلامية بالقواعد والقوانين السائدة فيها، ومدى الالتزام بتلك القواعد والقوانين، وارتفاع احتمال وقوع الجريمة والعنف، وضعف استقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، وارتفاع معدل الجريمة. ويوضح الشكل رقم (6) مستوى مؤشر «سيادة القانون» في البلدان الإسلامية في عام (2018م) مع ترتيب البلدان تنازليًا بحسب قيمة المؤشر.

يتضح من الشكل رقم (6) أن أعلى البلدان الإسلامية في قيمة مؤشر سيادة القانون لعام (2018م) كانت دولة الإمارات؛ حيث بلغ قيمة مؤشرها (0.81) نقطة، يأتي بعدها على الترتيب كل من: قطر، وبروناي، وماليزيا، وعُمان، والبحرين، والأردن، والكويت، والسعودية، وتونس، وتقع هذه البلدان ضمن شريحة البلدان المرتفعة في مؤشر سيادة القانون.

(43) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

المنارة للاستشارات
www.

شكل (6): مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية، لعام 2018م

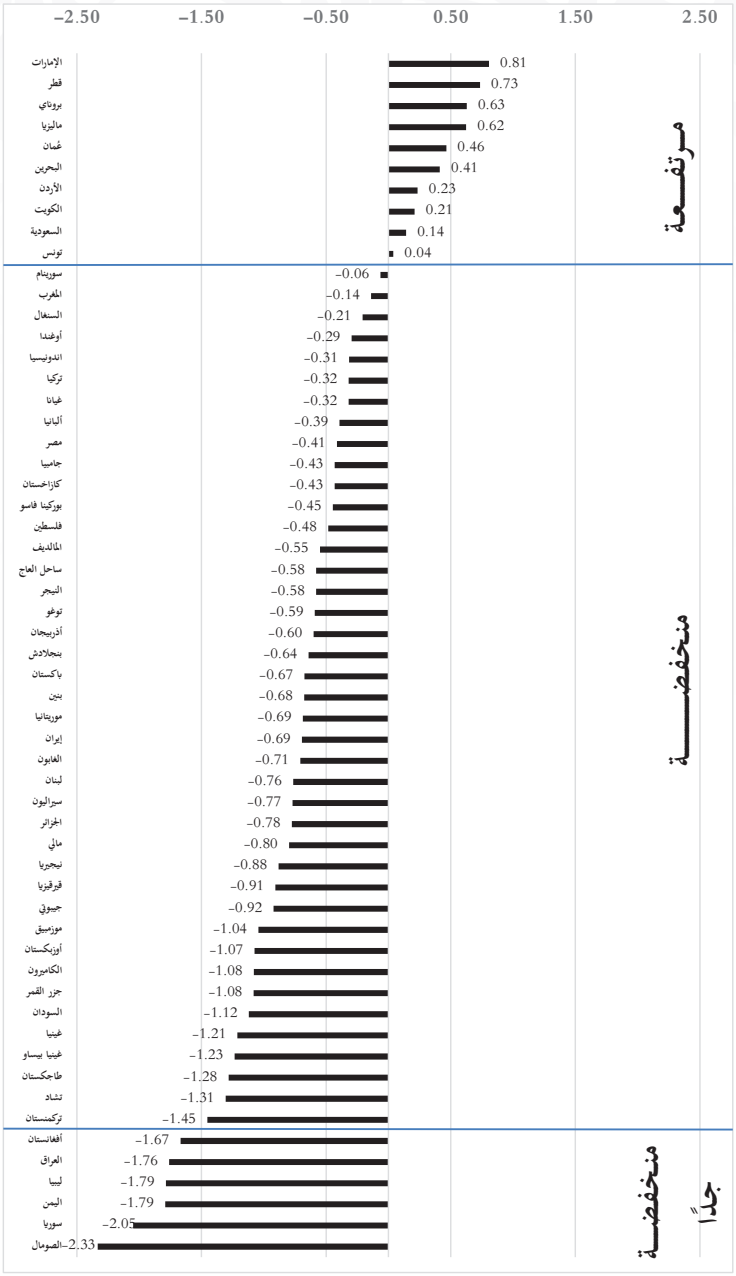

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

فيما سجلت دولة الصومال أدنى الدجات في مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية لعام (2018م)؛ حيث بلغ قيمة مؤشرها ما قيمته (-2.33) نقطة، أي قريب جدًا من أدنى نقطة للمؤشر والتي تساوي (-2.5)، ويأتي قبلها في الترتيب كل من: سوريا، واليمن، وليبيا، والعراق، وأفغانستان وهذه تمثل أدنى عشرة بلدان إسلامية في قيمة مؤشر سيادة القانون لعام (2018م).

المطلب الثاني: تطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية

يدرس الباحث في هذا المطلب تطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية بين عامي (1996م، وعام 2018م)؛ لبيان مقدار التغير الحاصل هذا المؤشر في البلدان الإسلامية واتجاه ذلك التغير. وذلك ما يتضح من خلال الجدول رقم (6).

يظهر من الجدول رقم (6) أن متوسط مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية قد حافظ على قيمته ما بين عامي (1996، و2018م) بمتوسط بلغ نحو (-0.63) نقطة. كما أن قيمة المؤشر قد تحسَّنت في (24) بلدًا إسلاميًا خلال نفس الفترة، في حين انخفضت قيمته في (21) بلدًا، بينما حافظت اثنا عشر بلدًا إسلاميًا على نفس مستواها تقريبًا.

وكانت قيمة مؤشر سيادة القانون قد انخفضت في دولـة بروناي بمقـــــدار (-0.19) نقطة، متراجعة بذلك عن المرتبة الأولى على مستوى جميع البلدان الإسلامية في عام (1996م)، إلى المرتبة الثالثة في عام (2018م). في حين تحسَّن مؤشر سيادة القانون لدولة الإمارات بمقدار (0.12) نقطة، منتقلة بذلك إلى المرتبة الأولى في نهاية الفترة عن المرتبة الثانية في عام (1996م). وخلال نفس الفترة شهدت دولة قطر تحسُّنًا ملحوظًا في مؤشر سيادة القانون؛ حيث ارتفع بمقدار (0.77) نقطة، مما أدى إلى صعودها إلى المرتبة الثانية في عام (2018م) عوضًا عن المرتبة الثالثة عشرة في بداية الفترة. كما شهدت كل من: كازاخستان، وأذربيجان، وسيراليون، والسودان تحسنًا ملحوظًا في مؤشر سيادة القانون بمقدار تجاوز (0.50) نقطة خلال مدة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.

جدول (6): تطور مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

البلد	1996		2018		مقدار التغير
	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	
بروناي	0.82	1	0.63	3	-0.19
الإمارات	0.69	2	0.81	1	0.12
الكويت	0.60	3	0.21	8	-0.39
عُمان	0.55	4	0.46	5	-0.09
ماليزيا	0.52	5	0.62	4	0.10
الأردن	0.28	6	0.23	7	-0.04
المغرب	0.22	7	-0.14	12	-0.36
السعودية	0.11	8	0.14	9	0.03
بنين	0.05	9	-0.68	28	-0.73
المالديف	0.02	10	-0.55	22	-0.57
جامبيا	0.02	11	-0.43	19	-0.45
مصر	0.00	12	-0.41	18	-0.41
البحرين	-0.01	13	0.41	6	0.42
قطر	-0.04	14	0.73	2	0.77
فلسطين	-0.04	14	-0.48	21	-0.44
سورينام	-0.08	15	-0.06	11	0.02
تركيا	-0.14	16	-0.32	16	-0.18
السنغال	-0.18	17	-0.21	13	-0.03
غيانا	-0.20	18	-0.32	16	-0.12
لبنان	-0.28	19	-0.76	31	-0.48
مالي	-0.30	20	-0.80	34	-0.50
تونس	-0.30	20	0.04	10	0.34
اندونيسيا	-0.49	21	-0.31	15	0.17
موريتانيا	-0.50	22	-0.69	29	-0.18
سوريا	-0.55	23	-2.05	50	-1.50
أوغندا	-0.58	24	-0.29	14	0.29
باكستان	-0.63	25	-0.67	27	-0.05
الغابون	-0.65	26	-0.71	30	-0.05
النيجر	-0.66	27	-0.58	23	0.07
ألبانيا	-0.68	28	-0.39	17	0.29
قيرقيزيا	-0.73	29	-0.91	36	-0.18
توغو	-0.73	29	-0.59	24	0.14
ساحل العاج	-0.79	30	-0.58	23	0.21
موزمبيق	-0.81	31	-1.04	38	-0.24
جزر القمر	-0.88	32	-1.08	40	-0.20
بوركينا فاسو	-0.93	33	-0.45	20	0.49
بنجلادش	-0.93	34	-0.64	26	0.29
إيران	-0.94	35	-0.69	29	0.25
جيبوتي	-0.97	36	-0.92	37	0.05
ليبيا	-1.18	37	-1.79	49	-0.60
كازاخستان	-1.19	38	-0.43	19	0.75
أذربيجان	-1.20	39	-0.60	25	0.60
الجزائر	-1.22	40	-0.78	33	0.44
أوزبكستان	-1.24	41	-1.07	39	0.17
تشاد	-1.26	42	-1.31	45	-0.05
نيجيريا	-1.29	43	-0.88	35	0.41
اليمن	-1.38	44	-1.79	49	-0.41
سيراليون	-1.38	44	-0.77	32	0.61
الكاميرون	-1.44	45	-1.08	40	0.36
غينيا	-1.45	46	-1.21	42	0.24
تركمنستان	-1.49	47	-1.45	46	0.04
العراق	-1.56	48	-1.76	48	-0.20
طاجكستان	-1.65	49	-1.28	44	0.37
غينيا بيساو	-1.67	50	-1.23	43	0.44
السودان	-1.71	51	-1.12	41	0.59
أفغانستان	-1.79	52	-1.67	47	0.12
الصومال	-2.14	53	-2.33	51	-0.19
متوسط البلدان الإسلامية	-0.64		-0.63		0.01

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات

ومن جهة أخرى، فقد سجلت دولة سوريا أسوأ تدهور في مؤشر سيادة القانون على مستوى البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996–2018م)؛ حيث تراجعت بمقدار (-1.50) نقطة، الأمر الذي أدى إلى أن تحل في المرتبة قبل الأخيرة على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م) عوضًا عن المرتبة الثالثة والعشرين في بداية الفترة. كما سجلت أيضًا كل من: بنين، وليبيا، والمالديف، تراجعًا في مستوى مؤشر سيادة القانون بمقدار تجاوز (- 0.50) نقطة خلال مدة الدراسة. في حين حافظت دولة الصومال على مستواها كأسوأ البلدان الإسلامية في مؤشر سيادة القانون.

المبحث الثامن: مستوى وتطور مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية

يقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة حول مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك أشكال الفساد المختلفة، ومدى سيطرة النُخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم[44]. ويمكن فيما يلي التعرف على مستوى وتطور هذا المؤشر في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: مستوى مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية:

حصلت حوالي (87 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر السيطرة على الفساد في عام (2018)، بمتوسط مقداره (- 0.69) نقطة لجميع البلدان الإسلامية، وهو ما يقل عن النصف الذي يمثل المتوسط العالمي ويساوي (0)، مما يشير إلى استشراء الفساد، واستخدام السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وسيطرة النُخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، في معظم البلدان الإسلامية. ويوضح الشكل رقم (7) مستوى مؤشر «السيطرة على الفساد» في البلدان الإسلامية في العام (2018م) مع ترتيب البلدان تنازليًا بحسب

(44) Kaufmann, at el, The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues, 2.

المنارة للاستشارات
www.

شكل (7): مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية، لعام 2018م

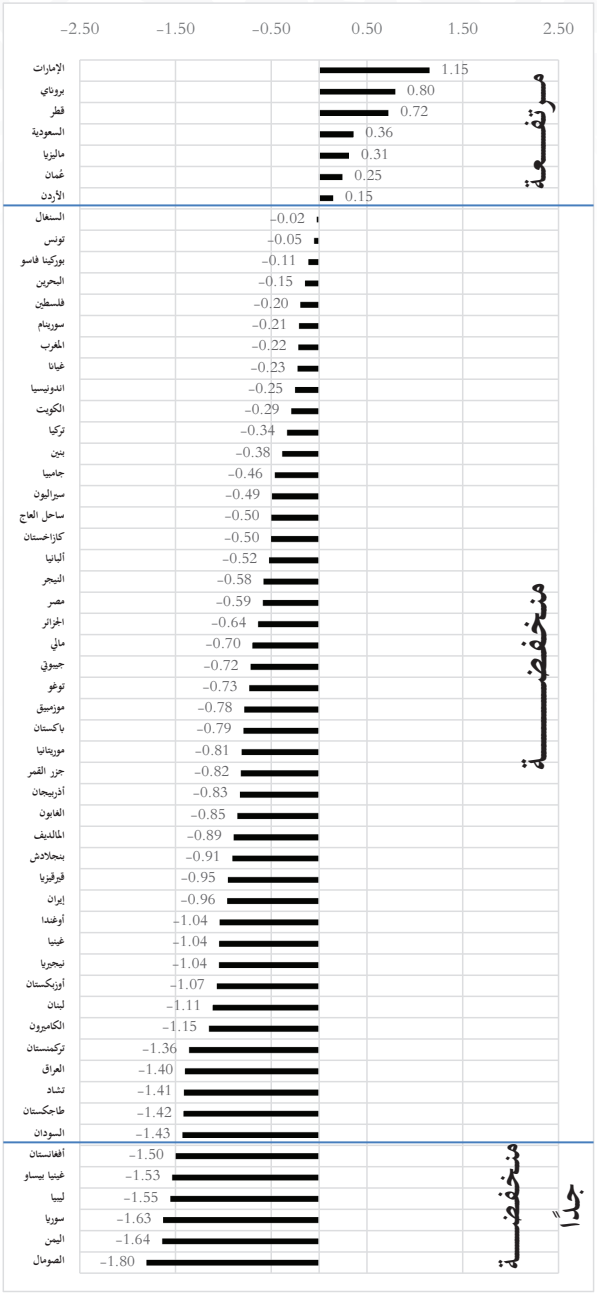

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات
www.

قيمة المؤشر:

يشير الشكل رقم (7) إلى أن دولة الإمارات هي أعلى الدول الإسلامية في مؤشر السيطرة على الفساد في عام (2018م)، حيث بلغ قيمة مؤشرها مقدار (1.15) نقطة، يأتي بعدها على الترتيب كل من: بروناي، وقطر، والسعودية، وماليزيا، وعُمان، والأردن، وهذه البلدان السبعة هي البلدان الإسلامية الوحيدة التي تقع ضمن شريحة البلدان مرتفعة السيطرة على الفساد. ويُلاحظ أن أربعة بلدان منها هي من دول الخليج العربي.

فيما سجلت دولة الصومال أدنى الدرجات في مؤشر السيطرة على الفساد على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م)، فيما حل قبلها على الترتيب كل من: اليمن، وسوريا، وليبيا، وغينيا بيساو، وأفغانستان، وتقع هذه البلدان الستة ضمن شريحة البلدان المنخفضة جدًا في مؤشر السيطرة على الفساد في عام (2018م).

المطلب الثاني: تطور مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية

خُصِّص هذا المطلب للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة (1996–2018م)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (7).

يلاحظ من الجدول رقم (7) حدوث انخفاض طفيف بمقدار (- 0.03) نقطة في متوسط مؤشر السيطرة على الفساد للبلدان الإسلامية ما بين عامي (1996، و2018م). حيث تحسَّنت قيمة المؤشر في (21) بلدًا من البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، في حين تراجعت قيمته في (26) بلدًا أخرى، بينما حافظت عشرة بلدان من البلدان الإسلامية على نفس مستواها تقريبًا.

كما يُلاحظ أيضًا أن قيمة مؤشر السيطرة على الفساد في دولة بروناي قد ارتفعت بمقدار بلغ (0.32) نقطة، لكنها تراجعت عن المرتبة الأولى في بداية الفترة إلى المرتبة الثانية في عام (2018م)؛ بسبب ارتفاع مؤشر دولة الإمارات، التي حلت في المرتبة

المنارة للاستشارات
www.

جدول (7): تطور مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان الإسلامية، مقارنة بين عامي 1996م، 2018م

البلد	1996		2018		مقدار التغير
	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	
بروناي	0.48	1	0.80	2	0.32
الكويت	0.48	1	−0.29	17	−0.77
عُمان	0.41	2	0.25	6	−0.17
ماليزيا	0.38	3	0.31	5	−0.07
البحرين	0.33	4	−0.15	11	−0.48
سوريتام	0.19	5	−0.21	13	−0.40
بوركينا فاسو	0.11	6	−0.11	10	−0.22
فلسطين	0.04	7	−0.20	12	−0.24
الإمارات	−0.01	8	1.15	1	1.16
الأردن	−0.04	9	0.15	7	0.18
قطر	−0.05	10	0.72	3	0.77
المغرب	−0.11	11	−0.22	14	−0.11
غيانا	−0.14	12	−0.23	15	−0.09
السنغال	−0.14	12	−0.02	8	0.12
تركيا	−0.15	13	−0.34	18	−0.19
السعودية	−0.16	14	0.36	4	0.52
ساحل العاج	−0.26	15	−0.50	22	−0.24
المالديف	−0.32	16	−0.89	36	−0.57
جامبيا	−0.37	17	−0.46	20	−0.09
موزمبيق	−0.42	18	−0.78	30	−0.36
مصر	−0.47	19	−0.59	25	−0.11
إيران	−0.48	20	−0.96	39	−0.48
تونس	−0.53	21	−0.05	9	0.48
بنين	−0.55	22	−0.38	19	0.16
موريتانيا	−0.56	23	−0.81	32	−0.25
الجزائر	−0.57	24	−0.64	26	−0.07
لبنان	−0.66	25	−1.11	42	−0.45
جيبوتي	−0.72	26	−0.72	28	0.00
أوغندا	−0.72	26	−1.04	40	−0.31
اليمن	−0.74	27	−1.64	53	−0.89
سيراليون	−0.76	28	−0.49	21	0.26
مالي	−0.78	29	−0.70	27	0.09
توغو	−0.84	30	−0.73	29	0.12
اندونيسيا	−0.86	31	−0.25	16	0.61
النيجر	−0.87	32	−0.58	24	0.29
ليبيا	−0.87	32	−1.55	51	−0.68
سوريا	−0.88	33	−1.63	52	−0.75
ألبانيا	−0.89	34	−0.52	23	0.37
غينيا	−0.94	35	−1.04	40	−0.10
بنجلاديش	−0.97	36	−0.91	37	0.06
قيرقيزيا	−0.99	37	−0.95	38	0.04
جزر القمر	−1.00	38	−0.82	33	0.18
تركمنستان	−1.02	39	−1.36	44	−0.34
الغابون	−1.10	40	−0.85	35	0.25
أوزبكستان	−1.13	41	−1.07	41	0.06
كازاخستان	−1.13	41	−0.50	22	0.63
نيجيريا	−1.19	42	−1.04	40	0.14
غينيا بيساو	−1.19	42	−1.53	50	−0.34
باكستان	−1.22	43	−0.79	31	0.43
السودان	−1.24	44	−1.43	48	−0.19
طاجكستان	−1.27	45	−1.42	47	−0.14
الصومال	−1.27	45	−1.80	54	−0.53
أفغانستان	−1.29	46	−1.50	49	−0.20
الكاميرون	−1.33	47	−1.15	43	0.19
تشاد	−1.38	48	−1.41	46	−0.03
أذربيجان	−1.45	49	−0.83	34	0.62
العراق	−1.60	50	−1.40	45	0.20
متوسط البلدان الإسلامية	−0.62		−0.65		−0.03

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI).

المنارة للاستشارات

الأولى على مستوى البلدان الإسلامية في عام (2018م) عوضًا عن المرتبة الثامنة في عام (1996م). في حين تدهور مؤشر السيطرة على الفساد في دولة الكويت بصورة كبيرة؛ حيث تراجعت عن المرتبة الأولى على مستوى البلدان الإسلامية في عام (1996م) إلى المرتبة السابعة عشرة في عام (2018م)؛ وعند تتبع قيمة هذا مؤشر الكويت خلال فترة الدراسة نجد أنه استمر في التحسُّن خـلال الفترة (1996–2002)، حتى بلغ أعلى قيمة له في عام (2002) بمقدار (1.01) نقطة، ثم بدأ في الانحسار شيئًا فشيئًا ابتداءً من عام (2003)، إلى أن وصل إلى أقل من النصف في عام (2011)، واستمر في التدهور بعد ذلك.

من جهة أخرى، فقد سجلت دولة اليمن أسوأ تراجع في قيمة مؤشر سيادة القانون على مستوى البلدان الإسلامية مـا بين عامـي (1996، و2018م)؛ حيث انخفض قيمة مؤشرها بمقـدار (-0.89) نقطة، متراجعـةً بذلـك من المرتبة السابعة والعشرين إلى المرتبة قبل الأخيرة على مستـوى جميع البلدان الإسلامية، يليهـا فـي مقدار التراجع كـل من: سـوريا، وليـبيا، واللتـين انخفض قيـمة مؤشـرهما بمقـدار (-0.75، و-0.68) نقطة على الترتيب، ممـا ترتب عليه تراجعهما (19) مرتبـة خـلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.

الخاتمة:

النتائج: يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

- يمكن تعريف الحوكمة الرشيدة بأنها: (مجموع القواعد والسياسات والمؤسسات، التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية والإدارية بين الأطراف المختلفة، وفقًا لمجموعة من المبادئ، وتؤدي أفضل طريقة لإدارة الحكم على مستوى الدولة).
- لم يكن أيٌّ من البلدان الإسلامية ضمن شريحة البلدان ذات الحوكمة المرتفعة جدًا، خلال الفترة (1996–2018م).
- تقع معظم البلدان الإسلامية في جميع المؤشرات الفرعية للحوكمة ضمن المرتبة (منخفضة) وهي التي يتراوح فيها قيمة مؤشر الحوكمة ما بين (-1.5، 0) نقطة خلال الفترة (1996–2018م).
- ينخفض متوسط قيمة مؤشر الحوكمة التجميعي للبلدان الإسلامية عن المتوسط العالمي (=0) بمتوسط بلغ (0.62، 0.68) نقطة في عامي 1996، 2018م على الترتيب.
- تراجع متوسط المؤشر التجميعي للحوكمة في البلدان الإسلامية بمقدار (0.07) نقطة ما بين عامي (1996، 2018م).
- حصلت حوالي (87 %) من البلدان الإسلامية على درجة أقل من (50 %) من قيمة مؤشر الحوكمة التجميعي في عام (2018).
- تصدرت دولة الإمارات جميع البلدان الإسلامية في مؤشر الحوكمة التجميعي لعام 2018م، يليها على الترتيب كل من: بروناي، ماليزيا، قطر، عُمان، وألبانيا. فيما كانت سبع دول إسلامية ضمن مرتبة (حوكمة منخفضة جدًا) وتمثلت على الترتيب –من الأسوأ– كل من: الصومال، اليمن، سوريا، ليبيا، أفغانستان، السودان، العراق ومعظمها بلدان غير

المنارة للاستشارات

مستقرة سياسيًا ومستعرة بالحروب.

- ❖ سجلت دولتا سيراليون وألبانيا أفضل مقدار في تحسُّن مؤشر الحوكمة التجميعي من بين البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع مؤشرهما بحدود (0.63)، فيما ارتفع مؤشر كل من: اندونيسيا، وكازاخستان، وأذربيجان، وطاجكستان، وأفغانستان بأعلى من (0.35) نقطة خلال فترة الدراسة.
- ❖ تصدرت دولتا اليمن وسوريا أعلى الدول الإسلامية التي ساء فيها مؤشر الحوكمة التجميعي ما بين عامي (1996، 2018م)، حيث تراجعتا بمقدار (- 1.13) نقطة، مما أدى إلى نزول مرتبتيهما أربع عشرة درجة من بين البلدان الإسلامية. كما سجلت دولة المالديف تراجعًا بمقدار (- 0.80) نقطة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مرتبتها من الرابعة على مستوى البلدان الإسلامية في (1996م) إلى المرتبة العشرين في نهاية الفترة.
- ❖ بلغ متوسط مؤشر «الصوت والمساءلة» للبلدان الإسلامية مقدار (- 0.81) نقطة في عام 2018م، مثبتة بذلك نفس القيمة تقريبًا في عام 1996م، حيث تصدرت دولة بنين أعلى البلدان الإسلامية في هذا المؤشر لعام 2018م، فيما سجلت دولة تركمنستان المرتبة الأدنى.
- ❖ بلغ متوسط مؤشر «الاستقرار السياسي» للبلدان الإسلامية مقدار (- 0.82) نقطة في عام 2018م، متراجعة بذلك عن عام 1996م بمقدار (- 0.33) نقطة. وقد تصدرت دولة بروناي أعلى البلدان الإسلامية في هذا المؤشر في عام 2018م، فيما سجلت دولة اليمن أدنى مرتبة.
- ❖ بلغ متوسط مؤشري «فعالية الحكومة» و«الجودة التنظيمية» للبلدان الإسلامية مقدار (- 0.60) في عام 2018م، بتراجع طفيف عن عام 1996، وقد تصدرت الإمارات أعلى مرتبة في هذين المؤشرين بين البلدان الإسلامية في عام 2018م، فيما كانت دولة اليمن والصومال في أدنى مرتبة

المنارة للاستشارات
www.

لهذين المؤشرين على الترتيب.

- استقرت قيمة متوسط مؤشر سيادة القانون في البلدان الإسلامية ما بين عامي 1996، 2018م، بمتوسط حوالي (- 0.64) نقطة، وقد تصدرت كل من الإمارات وقطر أعلى رتبتين بين البلدان الإسلامية في عام 2018، فيما كانت دولة الصومال وسوريا في أدنى المراتب.
- بلغ متوسط مؤشر «السيطرة على الفساد» في البلدان الإسلامية (- 0.65) نقطة في عام 2018م، متراجعة بذلك عن عام 1996م بمقدار (- 0.03) نقطة، وقد سجلت كل من الإمارات وبروناي أعلى مرتبين بين البلدان الإسلامية في عام 2018م، فيما كانت دولة الصومال واليمن في أدنى المراتب. ويلاحظ تراجع دولة الكويت من المرتبة الأولى من بين البلدان الإسلامية في عام 1996م الى المرتبة السابعة عشرة في عام 2018م.

المنارة للاستشارات

التوصيات:

يوصي الباحث متخذي القرار في البلدان الإسلامية بما يلي:

- اتخاذ خطوات فاعلة وتبني سياسات وإجراءات تدعم رفع مستوى الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، والاستفادة من المؤشرات الفرعية لمعرفة الخلل الكامن في منظومة الحكم.
- تفعيل مبدأ المساءلة من خلال إيجاد أطر وقواعد قانونية واضحة، وعدم التواني في تطبيق العقوبات والجزاءات، وتكوين إطار مؤسسي مكتمل للقيام بمهام المساءلة، والعمل على تعزيز الوازع الديني والأخلاقي ورقابة الهيئات غير الرسمية. كما يوصي بالعمل على تطبيق مبدأ الشورى كأساس للمشاركة في الحكم وعملية اتخاذ القرارات.
- تعزيز مستوى الاستقرار السياسي من خلال العمل خلال تحكيم الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة المختلفة، مع الاهتمام بسيادة القانون وتطبيق العدالة على الجميع، وتعزيز مبدأ الشورى كأساس لتداول السلطة، واحترام القواعد المنظمة لعلاقة الحكام بالمحكومين.
- رفع مستوى كفاءة وفعالية الخدمات العامة، من خلال رسم سياسات استراتيجية للمؤسسات العامة معززة بالأهداف التشغيلية ومقاييس الأداء، مع المتابعة المتنظمة لتنفيذ تلك الأهداف، وأن ترتكز التعيينات والترقيات والمكافآت للموظفين العموميين على مستوى الجدارة والإنتاجية.
- تعزيز مبدأ سيادة القانون من خلال إيجاد أطر قانونية واضحة ذات مرجعية إسلامية تحدد واجبات وسلطة ومسؤولية الأشخاص والكيانات والقطاعات المختلفة، والعمل على تطبيقها بشكل متساوٍ وعادل على الجميع، مع ضرورة إيجاد هيئة قضائية قوية ومستقلة قادرة على تنفيذ تلك القوانين.

المنارة للاستشارات
www.

- العمل على الحد من الفساد المالي والإداري من خلال إيجاد نظام متكامل: قانوني وإداري وقضائي ومؤسسي، والعمل على تطبيق مبدأ المساءلة والشفافية وسيادة القانون، والتطبيق الفعال على الجميع.
- تفعيل اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة والموقع عليها من جميع البلدان الإسلامية تقريبًا، والتي تحتوي على مجموعة التدابير والإجراءات التي تهدف إلى منع وتجريم الفساد، وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي، وتوفير آليات قانونية فعالية لاسترداد الأموال المنهوبة.
- كما يوصي الباحثين بالاهتمام بتطوير مؤشرات للحوكمة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتنطلق منها، وأن تتبنى منظمة التعاون الإسلامي ممثلة بجهاتها البحثية هذه المؤشرات وتعمل على قياسها في البلدان الإسلامية.

المنارة للاستشارات

www.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- أسامة، حسين، مبادئ الحوكمة الرشيدة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ط1، 2014.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- البسام، بسام بن عبد الله، الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بجوث اقتصادية عربية، مصر، مج21، ع67،68 (خريف 2014)، 175-200.
- البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –تعزيز التضمينية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: دار الساقي، لبنان، دار الساقي، ط1، 2004م.
- خضري، ياسمين، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: المفهوم والقياسات الدولية والمحلية تطبيقًا على الحالة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج17، ع4 (2016)، 52-81.
- الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، مسند الإمام احمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.
- الزبون، يوسف ناصر، الحكم الرشيد في الفكر السياسي العربي الاسلامي: المقومات والمعايير، رسالة دكتواره غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2017.

المنارة للاستشارات
www.

- عاشور، أحمد صقر، إصلاح حوكمة التنمية في مصر، مصر: مركز العقد الاجتماعي، 2010.
- كروش، صلاح الدين، الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجزائر وعينة من البلدان في الفترة (1996 - 2012م، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مج1، ع1، 2015، 77 - 90.
- مطير، سمير عبد الرزاق، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، إدارة الدولة والحكم الرشيد، فلسطين، 1434 – 2013م.
- مكي، مكاوي؛ صورية، بيدي عيساوي، الحوكمة الرشيدة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، Revue Organisation et Travail, 464(5971), 2017, 1-15.
- ناجي، عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، العدد الثالث، 2008، ص 107-108.

المنارة للاستشارات
www.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

- Brewer, Gene A., Yujin Choi, and Richard M. Walker. "linking Accountability, corruption, and government effectiveness in Asia: an examination of World Bank Governance Indicators." Comparative Governance Reform in Asia: Democracy, Corruption, and Government Trust. Emerald Group Publishing Limited, 2008.
- Arndt, Christiane; and Oman, Charles. "Uses and Abuses of Governance Indicators". OECD Development Centre Studies. Paris (2006)
- Cooray, Arusha. "Government expenditure, governance and economic growth." Comparative Economic Studies 51.3 (2009): 401-418.
- Emara, Noha. "The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries." Journal of Economics Library 3.1 (2016): 24-37.
- Faster Institute. Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report. https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-world-2017-annual-report.
- Index, Legatum Prosperity. "Legatum institute." Mode of access: http://www. prosperity. com (2016).
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "Response to 'What do the worldwide governance indicators measure?'." The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 55-58.
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues." Policy Research working paper ; no. WPS 5430. World Bank. (2010).
- Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. The worldwide governance indicators project: answering the critics. The World Bank, 2007.
- Miller, Terry; Et Al. Index Of Economic Freedom, The Heritage Foundation, 2018. https://www.heritage.org/index/pdf/2018/book/index_2018.pdf
- Plumptre, Tim, and John Graham. "Governance in the new millennium: challenges for Canada." Ottawa, ON: Institute on Governance (2000).
- Thomas, Melissa A. "What do the worldwide governance indicators

المنارة للاستشارات
www.

measure?." The European Journal of Development Research 22.1 (2010): 31-54.
- Undp. "Governance indicators: A users' guide." (2007).
- World Bank. World Development Report 2002 (Overview): Building Institutions for Markets. World Bank, 2001.

ثالثًا: المواقع على الشبكة:

- http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc
- https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/5984/WDR%202002%20-%20English.pdf?sequence=1
- https://www.prsgroup.com/wp-content/uploads/2019/02/ICRG_Brochure_2019.pdf

المنارة للاستشارات
www.

English Translation of Arabic References.

- Osama, Hussein, Mabadi' Al-Howkamah Ar-Rasheedah fi Ittefaqiyath Al-Umam Al-Muttahidah li Mukafahath Al-Fasad, Cairo, Markaz Al-'Aqd Al-Ijtema'iyee, 1st Edition, 2014.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim. Sahih Al-Bukhari: Al-Jami Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar min Umoor Rasoolullahi (SAWS) wa Sunanihi wa Ayyamihi, Revised by: Muhammad Zuhair Al-Nasir. Beirut: Dar Touq Al Najat, 1422 AH.
- Al-Bassam, Bassam Bin Abdullah, Al-Howkamah Ar-Rasheedah: Dirasath Halath Al-Mamlakath Al-Arabiyath As-Saudiyath, Journal of Arab Economic Research, Egypt, Volume 21, Issue 68,67 (Fall 2014), 175-200.
- The World Bank, Idarath Hukm Afzal li-Ajl Al-Tanmiyath fi Al-Sharq Al-Awsat wa Shimal Afriqiya – T'azeez Al-Tadhmeeniyah wa Al-Musa'alah, Taqreer An Al-Tanmiyath fi Al-Sharq Al-Awsat wa Shimal Afriqiya, translated by: Dar Al-Saqi, Lebanon, Dar Al-Saqi, Edition 1, 2004 AD.
- Khoudary, Yasmine, Al-Howkamah Ar-Rasheedah wa Mukafahath Al-Fasad: Al-Mafhoom wa Al-Fasadaath Ad-Dowliyah wa Al-Mahalliyah Tatbeeqn 'Ala Al-Haalath Al-Misriyyath. Journal of the Faculty of Economics and Political Science: Cairo University - Faculty of Economics and Political Science, Volume 17, No. 4 (2016), 52-81.
- Al-Shaibani, Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad, the Musnad of Imam Ahmad, edited by: Shuaib Al-Arna`ut - Adel Morshed, and others, Beirut: Foundation for the Message, 2001.
- Al-Zaboon, Yusef Nasser, Al-Hukm Ar-Rasheed fi Al-Fikr Al-Siyasi Al-Arabi Al-Islami: Al-Muqawwimaat wa Al-Ma'ayer, Unpublished PhD Thesis, Deanship of Postgraduate Studies, Mu'tah University, Jordan, 2017.
- Ashour, Ahmed Saqr, Islah Howkamath Al-Tanmiyath fi Misr, Egypt: Markaz Al-'Aqd Al-Ijtemayee, 2010.
- Karoush, Salah al-Din, Al-Howkamah wa Atharuha 'Ala An-Numuwwi

المنارة للاستشارات
www.

Al-Iqtisaadi fi Dhil Iqtesaad Al-M'arefah: Dirash Halath Al-Jazayir wa Ayyinath min Al-Buldaan fi Al-Fatrath (1996 - 2012 AD, Al-Bashaer Economic Journal, College of Economic Sciences, Business Sciences and Management Sciences, Taheri Mohamed Bashar University, Algeria, Volume 1, Pp. 1, 2015, 77-90.

- Mutair, Samir Abdel-Razzaq, Waqe' Tatbeeq Ma'ayeer Al-Hukm Ar-Rasheed wa Alaqatuha fi Al-Ada Al-Idari fi Al-Wizarath Al-Falistiniyath, Unpublished Master Thesis, Joint Program between the Academy of Management and Politics for Graduate Studies and Al-Aqsa University, State Administration and Good Governance, Palestine, 1434-2013.
- Maki, Makkawi, Suriyyath, Bedi Issawi, Al-Howkamah Ar-Rasheedah wa Muashshirat Al-Tanmiyath fi Ad-Duwal Al-'Arabiyath, Revue Organization et Travail, 464 (5971), 2017, 1-15.
- Naji, Abdel Nour, Dour Munazzamath Al-Mujtama' Al-Madani fi Tahqeeq Al-Hukm Ar-Rashid fi Al-Jazayir: Dirasath Health Al-Ahzab As-Siyasiyyath, Al-Mufakkir Magazine, Faculty of Law and Political Sciences, Mohamed Khidir University of Biskra, Algeria, Issue Three, 2008, pp. 107-108.

المنارة للاستشارات

www.

Copyright of Bait Al-Mashura Journal is the property of Bait Al-Mashura Journal and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com